

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضهما وتأصيلهما

أ. د. كاظم فضيل شاهر الغريبي الباحثة: دعاء سالم صكب الهلايلي

جامعة القادسية / كلية التربية / قسم اللغة العربية

Worood1222@yahoo.com

تاريخ الطلب: ٢٠٢٢/٩/١

تاريخ القبول: ٢٠٢٢/١٠/٤

ملخص البحث

يكشف هذا البحث عن التعريف بمفهوم العامة وما يقابلها من لفظ الخاصة، من حيث معنى العامة والخاصة في كتب اللغة، وآراء العلماء القدماء والمحدثين فيهما، كما يكشف عن مفهوم العامة والعامية في المدونة اللغوية العربية، ويبين هذا البحث معنى العامة والخاصة عند ابن هشام اللخمي، كما ويسلط الضوء على أسباب نشأة العامية، والتحديد الزمني والمكاني لنشأة هذه العامية، والتقريب بين هذه العامية والفصحى، على أمل أن ينتفع بهذا الجهد المتواضع، إن شاء الله، والله الموفق.

الكلمات المفتاحية: (العامة والخاصة، العامة والعامية، أسباب نشأة العامية، التحديد الزمني والمكاني للغة العامية، التقريب بين الفصحى والعامية).

Abstract

This research reveals the definition of the concept of the public and the corresponding word for the specific in terms of the meaning of the public and the specific in the language books and the opinions of ancient and modern scholars in them.

it also reveals the concept of public and colloquial in the Arabic linguistic blog. this research shows the meaning of public and private according to Ibn Hisham Al-lakhmi . it also sheds light on the reasons for the emergence of colloquial and the temporal and spatial determination of the emergence of this vernacular and the approximation between this vernacular and the classical in the hope that this modest effort will benefit , God willing , and God bless.

أولاً : مفهوم العامة وما يُقَابَلُهَا مِنْ لَفْظِ الْخَاصَّةِ :

كثيراً ما تَرَدُّ في كتبِ لحنِ العامةِ ولغاتِها كلمتا (العامة والخاصة) وجمعهما (العوام والخواص)، ومن المهم أن نُحدد معنى هاتين الكلمتين، وقبل أن نبدأ في عرضِ موادِ البحثِ يحسن بنا الوقوف عندَ مفهومي العامة والخاصة لمعرفةِ المراد بهذين المصطلحين اللذين ورد ذكرهما في المعجمات العربية إلى جانب ورودهما عنوانين لعددٍ من مصنفاتِ العربية .

اختلفت كتب اللحن من حيث عناواتها وترتيبها وتعددتها بشكلٍ عامٍ ، ولكنها لم تختلف كثيراً من حيث المنهج أو المادة أو الشواهد التي وردت فيها، وفي أحيانٍ كثيرةٍ أتمت بتكرار ما ورد في المصنفات التي سبقتها، وأجتهد بعض من علماء اللغة في إعادة تبويب مصنفات غيرهم ممن سبقوهم، كالجواليقي (ت ٥٣٩هـ) في كتابه ((التكملة فيما تلحن فيه العامة))، وتناول غيرهم كتب سابقهم بالنقد، وهذا ما قام به ابن هشام اللخمي الأندلسي في كتابه ((المدخل)) في باب الرد على الزيدي وابن مكي الصقلي، وتناولت كتبٌ آخرُ أخطاء المتقنين اللغويين أنفسهم، وأشهر من نحا هذا النحو اللغوي ابن شبة البصري(ت

٢٦٢هـ^(١) في كتابه (النحو ومن كان يلحن من النحويين)^(٢)، ثم أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)^(٣) في كتابه ((ما تلحن فيه الخاصة))^(٤)، والحريري (ت ٥١٦هـ) كتابه ((درة الغواص في أوام الخواص)) .

ويتضح من عنوانات كتب اللحن القديمة أنّ اللفظتين (العامة)، و(الخاصة) لم تردا معطوفتين في كتاب واحد؛ لأن أصحاب هذه الكتب فرقوا بينهما، ويُعدُّ ابن هشام اللخمي واحداً من الذين أهتموا بهذه الظاهرة، فألف كتابه ((المدخل))، الذي يمكن عدّه من كتب التصويب اللغوي، التي تصدّت لظاهرة اللحن في العربية، ردّ فيه على الزبيدي وابن مكي الصقلّي، ولذلك وجدناه في شرحه كلام العامة، مستدرکاً على الزبيدي وابن مكي الصقلّي، مؤاخذاً ومعقباً، ومُصرحاً بكلام العامة، مستعيناً بأقوال العلماء المروية وبمسموعات بيئته لشرح ألفاظ كتابه ((المدخل))، إذ أجاز استعمال ألفاظ عامية، رَفَضَهَا علماء لغة آخرون، وهذا ما وجدناه حين وقف أزاء الزبيدي وابن مكي الصقلّي مواقف متباينة بشأن اللغات مؤيداً لهما حيناً ومخطئاً لهما حيناً آخر ومستدرکاً عليهما، وعلى هذا الأساس ينبغي لنا الوقوف أولاً على مفهوم العامة وما يُقَابَلُهُ مِنْ لَفْظِ الْخَاصَّةِ حَيْثُ كَانَتْ لِعُلَمَاءِ اللُّغَةِ فِي مَعْنَى الْكَلِمَتَيْنِ آراءَ أبرزها :

أولاً : معنى العامة في كتب اللغة :

كثيراً ما نسمع لغة العامة ، ففي كل رقعة جغرافية عامّة من الناس تتطوق بلغةٍ معيّنَةٍ خاصّةٍ بها ، مثل العربية وغيرها الكثير من اللغات ، فهؤلاء العامة من الناس لهم استعمالات خاصة ينطقون بها مفردات لغتهم ، وهذه الاستعمالات تمتاز بخروجها على الاستعمال الصحيح الفصيح من نواحي الصوت والصرف والنحو والدلالة ، لذا فكلام العامة هو في معظمه خروج على اللغة الفصيحة ، ولذا سيكون عملنا في هذا البحث معرفة الكلام الفصيح من لغات العامة وإرجاعه إلى أصله - أي إلى لغته الصحيحة التي تكلمت

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضيهما وتأصيلهما

بها العرب - ومعرفة اللحن وتميزه , ووجوب رده أو إنكاره , وقبل ذلك أرتأينا أن نقف قليلاً على مفهوم العامة, لمعرفة المراد بهذا المفهوم :

١- آراء العلماء القدماء في معنى العامة :

وجدنا أن للقدماء رأياً في المسألة , فالجاحظ (ت ٢٥٥هـ) ذهب إلى التفريق بين العامة والخاصة , ورأى أن العامة أقل منزلة من الخاصة وأعلى درجة من طبقة الناس البسطاء , إذ يقول في هذا الصدد: ((وإذا سمعتموني أذكرُ العوامِ فإنِّي أعني الفلاحين والحشوة والصناع والباعة, ولَسْتُ أعني الأكراد في الجبال وسكان الجزائر في البحار , ولَسْتُ أعني من الأمم مثل اليبير والطيلسان , ومثل موقان وجيلان , ومثل الزنج وأمثال الزنج , وإنما الأمم المذكورون من جميع الناس أربع العرب وفارس والهند والروم , والباقيون همج وأشباه همج , وأما العوام من أهل ملتنا ودعوتنا ولغتنا وأدبنا وأخلاقنا فالطبقة التي عقولها وأخلاقها فوق تلك الأمم ولم يبلِّغوا منزلة الخاصة منّا , على أن الخاصة تتفاضل في الطبقات أيضاً)).^(٥)

ويتضح من هذا التقسيم أن الجاحظ وَضَعَ عامّة الناس في أسفل الدركات , وَوَضَعَ الخاصّة في أعلاها , والخاصّة أنفُسهم درجات , فَجَعَلَ القمّة في هذه المسألة لأهل العلم , وهو ما يوحي لنا من نصه السابق. ولغة العامة غير لغة العلية فقد نكر أبو هلال العسكري : ((إنّ العامي إذا كلمته بكلام العلية سخر منك وزرى عليك , كما روى عن بعضهم أنّه قال لبعض العامة : بم كنتم تنتقلون البارحة ؟ فقال : ((بالحمالين)) ولو قال له : ((ايش كان نقلكم لسلم من سخريته . فينبغي ان يخاطب كل فريق بما يعرفون)).^(٦)

ومازال هذا الشيء موجوداً في وقتنا الحالي وهو إنّ العامي اذا تحدثت معه بلغة فصيحة, سخر منك أيضاً , وكانّ الفصحى أصبحت شيئاً غريباً بالنسبة إليه , فنتساءل هنا , ما الذي يجعل العامي يُولع بهذه اللغة العامية ويعتاد عليها ؟

ولابن مكي الصقلّي كذلك رأيّ في المسألة , إذ ذهب إلى تحديد فئة الخاصّة التي شاع لديها لحن مُخْتَلَفٍ عَنْ لَحْنِ الْعَامَّةِ , إِذْ قَالَ : ((وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : الْعَامَّةُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْعَمَى . وَلَيْسَ كَمَا ظَنُّوا كَذَلِكَ . إِنَّمَا الْعَامَّةُ مِنَ الْعُمُومِ , وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْعَمَى لِقِيلٌ : الْعَامِيَّةُ بِالْيَاءِ وَتَخْفِيفُهَا))^(٧) , وفي قوله هذا دليلٌ على تفرّيقه الواضح بين مصطلحي العامّة والخاصّة , فيروى أنّ العامّة تعتقد أنّ لفظة (العامّة) مشتقة من العمى , ويوضح أنّ الصواب أنّها مشتقة من العموم , واعتقد أهل زمانه أنّ العامّة من العمى يدل على أنّ الكلمة عندهم قريبة من الجهل الذي هو عمى , وبعبارة عن الجهل الذي هو نور , ولابن هشام اللّخميّ كذلك , رأيّ في المسألة إذ فَرَّقَ بَيْنَ مَفْهُومِي (العامّة والخاصّة) تفرّيقاً واضحاً بقوله : ((فإمّا قول بعض الخاصّة مِنْ الْكُتَابِ وَالْأَدْبَاءِ وَالشُّعْرَاءِ : سَيِّمًا بِغَيْرِ (لا) , فَذَكَرَ الزُّبَيْدِيُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ (لا) (البته)) ,^(٨) فالعامّة بهذا عنده تكون سائر الناس من غير هؤلاء .

وقال ابن منظور: ((العامّة خلاف الخاصّة))^(٩) , وتُمثّل الفاظها القدر المشترك من الألفاظ الذي يعرفها العرب جمعياً .

٢- آراء العلماء المحدثين في معنى العامّة :

العامّة ((مِنْ النَّاسِ: خِلاَفُ الْخَاصَّةِ , وَجَمْعُهَا عَوَامٌ , وَيُقَالُ جَاءَ الْقَوْمُ عَامَّةً : جَمِيعًا))^(١٠) , و((العامّي) المنسوب إلى العامّة , وَمِنْ الْكَلَامِ مَا نَطَقَتْ بِهِ الْعَامَّةُ عَلَى غَيْرِ سِنَنِ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ , و(العاميّة) لغة العامّة وهي خلاف الفصحى))^(١١) , فالعامّة ههنا هي سائر الناس على اختلاف مستوياتهم الذين يتحدثون بغير الفصحى , ولحن العامّة هو لحن الناس على اختلاف مستوياتهم .

وهذا التعريف لمفهوم العامّة لم يشمل الصواب , ولم يكن دقيقاً في إشارته إلى العامّة والخاصّة على حد سواء؛ لأنّ الفصاحة لا تُقْتَصِرُ عَلَى الْخَاصَّةِ فَقَطْ , بحسب ما ذهب إليه الدكتور عبد العزيز مطر, إذ

العامّة والخاصّة في المدوّنة اللغويّة العربيّة وجهود ابن هشام اللّخميّ في عرضيهما وتأصيلهما

يقول : ((فالعامّة في هذا المعجم : مَنْ يتكلمونَ بلغةٍ مختلفةٍ عن الفصحى ، ولكن هذا التعريف غير مانع ، إذ أنّ أكثر الخاصّة عندنا يتكلمونَ بخلافِ الفصحى في خطّابهم العادي ، ولم يُبيّن على وجه الدقّة طوائف الشعب الذين ينطق عليهم لفظ العامّة ، والذين ينطبق عليهم لفظ الخاصّة)) ،^(١٢) وهذا القول يوضح لنا إنّ العامّة بحسب مفهومه هم سائر الناس من طوائف الشعب ممّن لا يحيطون بقواعد اللّغة ، وهم طبقاتٌ ، من غير علماء اللّغة والشعراء والكتاب والخطباء ومن في مستواهم .

إنّ ((بعض المؤلفين ذكروا نوعين من العامّة ، عامة سفلى ، وأخرى عليا أو أولى ، ولعلّ أخطاء الفئة الثانية من العامّة هي التي أخذت طريقها إلى الخاصّة ، أمّا ما يتصل بالفئة الأولى من العامّة وهي السفلى ، فقد أعرض عن ذكره معظم المصنفين ؛ لأنّ أخطاءهم مما لا يغرب عن تمسك بطرف من الفهم والعلم)).^(١٣)

وللدكتور عبد العزيز الأهواني ، رأي في هذه المسألة فبعد ذكره نص الزبيدي الذي قال فيه : ((ثم نظرت في المستعمل من الكلام في زماننا ، وبأفقنا ، فألفيت جملاً لم يذكرها أبو حاتم ولا غيره من اللغويين فيما نَبهوا إليه ، ودلّوا عليه ، ممّا أفسدته العامّة عندنا فأحالوا لفظه ، أو وضعوه في غير موضعه ، وتابعهم على ذلك الكثرة من الخاصّة ، حتى ضمنته الشعراء أشعارهم ، واستعمله جلة الكتاب ، وعلية الخدمة في رسائلهم ، وتلاقوا به في محافلهم ، فرأيت أنّ أنبه عليه ، وأبين وجه الصواب فيه ، وأنّ أفرد لما يحضرنى منه كتاباً أحصره به ، وأجمعه فيه ، ويدع اجتلاب ما أفسده دهماؤهم وسقّاطهم ، ممّا عسى ألا يغرب عن تمسك بطرف من الفهم ، إذ لو استوعبنا ذلك لطلال الكتاب به ، وإنّما نذكر ما يتوقع الغلط من الخاصّة فيه)).^(١٤)

فأراد الأهواني أن يبين من خلال هذا النص أن العوام الذين قصدهم الزبيدي بعنوان كتابه ((لحن العوام)) هم المثقفون الذين تسرب إليهم اللحن ، إذ يقول في هذا الصدد : ((وهذا كلام واضح صريح يعرف منه أن العامة الذين أرادهم الزبيدي ليسوا الدهماء والسقاط ، أو ليسوا رجل الشارع في اصطلاحنا الحديث ، وإنما هم المثقفون الذين تسربت إليهم أخطاء من هؤلاء الدهماء أو من تصحيفات النساخ ، ومن بين هؤلاء شعراء وكتاب ، والزبيدي في هذا مستقيم المنطق))^(١٥) ؛ ((لأن القصد من هذه التآليف هو ما ذكره من (تقويم ما غيره أهل عصره) ، ولم يكن الزبيدي من التفاؤل أو من الغفلة بحيث يظن أن تقويم لغة العامة بالمعنى الواسع ممكن أو مستطاع على أن الزبيدي بالرغم من هذا قد اضطر أحياناً إلى الخروج عن هذا الشرط وإلى إيراد ألفاظ يعتبرها أهل عصره من ألفاظ العامة بالمعنى الواسع، وقد أعلن اضطراره هذا ودافع عنه قائلاً^(١٦) ((ولعل طاعناً يطعن في كتابنا هذا بما ذكرناه من الكلام السوقي واللفظ المستعمل العامي جهلاً منه أن الفساد إنما يقع في المستعمل على الألسنة وأن الوحشي مصون عن التغيير والإحالة بقلة استعماله وجهل عوام الناس به))^(١٧)، وبناءً على هذا القول يتضح أن الدكتور عبد العزيز الأهواني يميل مع الزبيدي في أن العامة الذين قصدهم هم المثقفون الذين تسرب إليهم اللحن لا العامة من الناس بالمعنى الواسع ، وللدكتور رمضان عبد التواب محاولة طيبة في تحديد مفهوم العامة، فقال في هذا الصدد : ((وليس المقصود من العامة هنا - أي في كتاب ((لحن العوام)) للزبيدي - الدهماء وخشارة الناس ، فما كان يهم اللغويين من أمرهم شيء ، وإنما المقصود بهم عند هؤلاء هم المثقفون الذين تتسرب لغة التخاطب والحياة اليومية إلى لغتهم الفصحى في كتاباتهم أو أحاديثهم في المجالات العلمية والمواقف الجدية ، كموقف الخطابة والوعظ مثلاً))^(١٨)، فأمر سفلة الناس لا يهم اللغويين في شيء كما يرى ذلك رمضان عبد التواب ؛ لأن أثرهم لا يُسمع، وإنما الخوف من لغة المثقفين الذين تُؤخذ عنهم اللغة ، هؤلاء

العامّة والخاصّة في المدوّنة اللغويّة العربيّة وجهود ابن هشام اللّحمي في عرضيهما وتأصيلهما

هم العامّة ، وبناءً على هذا يتّضح من نصه أنّه يميل إلى رأي الرّبيدي ، فالعامّة إنّ عند أغلب اللغويين القدماء هم طبقة المتقّين الذين تسرّب اللحن إلى سنتهم .

هذا وقد علّق الدكتور أحمد محمد قدور على رأي الدكتور رمضان عبد التواب فقال : ((ويبدو أنّ عبد التواب جمع بين مفهوم العامّة من جهة، ومصطلح (لحن العامّة) من جهة أخرى على حين أنّ دلالة العامّة غدت لدينا معروفة بأنطباقها على فئات معينة من المجتمع ، فلا يُمكن بحالٍ من الأحوال أن تُقبل ما ذهب إليه عبد التواب من أنّ العوام عند مصنفي اللحن هم المتقّون))^(١٩) ، ثم يَحْتَجُّ الباحث لما ذهب إليه فيقول ((والأدلة التي نَحْتَجُّ بها في هذا المجال كثيرة أهمها أنّ معظم المصنّفين يُفَرِّقُونَ بين العامّة والخاصّة تفريقاً واضحاً، بل لقد ذهب بعضهم إلى تحديد فئات الخاصّة التي شاع لديها لحن مُخْتَلِف عن لحن العامّة ، وهو ما فعله ابن مكي في ((تثقيف اللسان وتلقيح الجنان))^(٢٠).

أمّا مصطلح (لحن العامّة) فهو ((صادق على معظم أمثلة اللحن مهما كان أصحابها ، ويبدو أنّ صدور اللحن بداية عن العامّة جعل المصطلح يشيع ويعمم للدلالة على ما صدر أيضاً على الخاصّة ؛ لأنّ الأساس - كما تجمع المصنّفات - هو ظهور اللحن لدى العامّة ثمّ تسرّبه إلى بعض الخاصّة ، أمّا لحن الخاصّة ، فهو مصطلح يُنطَبَقُ على قليلٍ من أمثلة اللحن التي تفرد بها الخواص))^(٢١). نستنتج من ذلك ، أنّ :

١- يقصد بالعامّة عامّة الناس وعوامهم ، أي أكثرهم .

٢- لفظ العامّة يقابل لفظ الخاصّة ، فالعامّة من الناس خلاف الخاصّة ، وقد فرّق معظم المصنّفين بين

العامّة والخاصّة تفريقاً واضحاً ، وذهبوا إلى تحديد فئة الخاصّة التي شاع لديها لحن مختلف عن

لحن العامّة.

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضهما وتأصيلهما

٣- ذكر بعض المصنفين نوعين من العامة ، عامة سفلى ، وأخرى عليا، ولعلَّ أخطاء الفئة الثانية هي التي أخذ طريقها إلى الخاصة أمَّا ما يتصل بالفئة الأولى فقد أعرَضَ عن ذكره معظم المصنفين ؛ لأنَّ أخطاءهم مما لا يغربُ عن تمسكٍ بطرفٍ من الفهم والعلم ، بمعنى أنَّها في غاية الوضوح ، وقول الأصمعي يدل دلالة واضحة على تفاوت العامة فيما بينهم : ((الكلتبان مأخوذ من الكلب وهي القيادة ، والتاء والنون زائدتان ، وهذه هي اللفظة القديمة عن العرب وغيرتها العامة الأولى، فقالت : القلطان : وجاءت عامة سفلى، فقالت : القلطان)). (٢٢)

٤- من الممكن كذلك أن يدخل تحت مفهوم العوام ((الطلاب الذين يلحنون أمام شيوخهم عند القراءة فيصح لهم شيوخهم أخطاءهم بقولهم : ((لا تقل كذا)) كما يدخل فيه الذين لا يلمون بقواعد اللغة، وهم متفاوتون أيضاً، كالتجار وأصحاب الحرف)). (٢٣)

٥- مصطلح العامة عند ابن هشام اللخمي لا يقتصر بالضرورة بمصطلحي اللحن والخطأ ؛ لأنه نصَّ صراحةً في كثيرٍ من المواضع على الخطأ ، وهذا ما تبين لنا من خلال استقراءنا لكلام العامة في كتابه ((المدخل)) وقد لاحظناه قد جَوَّز استعمال كلمات عامية ، رفضها لغويون آخرون ، مثل (الإنجاص ، الظفر، لبوة ، مالح)، كما رفض كلمات أخرى ، مثل : ((العزبون)).

فالراجح في هذا الموضوع ما ذكره الدكتور عبد العزيز مطر من أنَّ العامة سائر الناس من فئات المجتمع ممن لا يحيطون بقواعد اللغة من العلماء والخطباء والشعراء ومن في مستواهم ، وهذا يحاكي منهج ابن هشام في هذا المورد.

ثانياً : معنى الخاصة في كتب اللغة .

العامّة والخاصّة في المدوّنة اللغويّة العربيّة وجهود ابن هشام اللّخميّ في عرضيهما وتأصيلهما

تعددت صور الخاصّة عند القدماء , فمنهم من يرى أنّ الخاصّة تبدأ بالعلماء والأخبار , أو الأنبياء , تتوسطهم طبقة المثقفين , وتنتهي بمن هم خير من العامّة^(٢٤) , ومنهم من يرى أنّ الخاصّة هم علماء اللغة والنحو , ويرى آخرون أنّ الخاصّة هم جماعة المثقفين والشعراء , وابن هشام اللّخميّ قد حدد الخاصّة في قوله : ((فإنّ قول بعض الخاصّة من الكتاب والأدباء والشعراء : ((سيما)) بغير (لا) فذكر الزبيدي أنّه لا يجوز حذف (لا) البتة)).^(٢٥)

فالخاصّة عنده تتمثل في الكتاب والأدباء والشعراء وتَسَبَّب إليهم الأخطاء التي صوّبها^(٢٦) , وقد عاب عليهم بعض الأخطاء التي تعودوا عليها , فجرى التعامل بها على ألسنة الناس عامّة , وبهذا يكون العامّة عنده سائر الناس من غير هؤلاء , وقد تابع المحدثون العلماء القدامى في تحديد معنى الخاصّة , جاء في المعجم الوسيط : الخاصّة : خلاف العامّة (ج) خواص^(٢٧) , ويرى رمضان عبد التواب أنّ الخاصّة هم المثقفون , وأوضح ذلك بقوله : ((بل لقد وصل ببعضهم الأمر أن يخصوا بكتاباتهم خاصّة المثقفين , كالحريري مثلا الذي يسمي كتابه ((درة الغواص في اوهام الخواص))^(٢٨) , ويضيف يوهان فك على هذا الرأي أنّ الخاصّة هم أيضاً أصحاب المنزلة الرفيعة في الأصل والجاه والمال , يوضح ذلك قوله معلقاً على درّة الحريري : ((وكما يؤذن به العنوان , لا يعني الكتاب المذكور بالأخطاء اللغوية الجارية على لسان الجماهير العامّة من الشعب , التي كأنّ يوجد إذ ذاك عدد كبير من المؤلفات فيها , بل بأخطاء الطبقات الرفيعة , أي الأوساط التي كأنّ الحريري نفسه ينتمي إليها بأصله ومرتبته)).^(٢٩)

يقول فنديس : ((نعني باللغة الخاصّة تلك اللغة التي لا يستعملها إلا جماعات من الأفراد وجدوا في ظروف خاصّة , ومثال ذلك حالة ((المحضر)) , فهذان الموظفان يستعملان في تسبب حيثياتهما أو في تحريرها لغة بعيدة جداً عن اللغة الجارية : هي اللغة القانونية)).^(٣٠)

العامّة والخاصّة في المدوّنة اللغويّة العربيّة وجهود ابن هشام اللّخميّ في عرضيهما وتأصيلهما

((أمّا العامّة ما عدا هؤلاء مِنْ فئاتِ المجتمعِ، وفيهم بعض الطلاب والمتعلمين، وأصحاب الحرف، والتجار)).^(٣١)

نستنتج بعد كلّ هذا العرض أنّ :

١- الخاصّة الذين جاء ذكرهم في مصنّفات اللحن هم علماء اللّغة والكتاب والشعراء والقراء والخطباء والفقهاء والمحدّثون ، وأهل الطب والحكمة ومِنْ في مستواهم ^(٣٢) ، وتحديد مفهوم الخاصّة واضح على ما ذكر ابن هشام اللّخميّ في نصه الذي ذكرته فيما سبق .^(٣٣)

٢- أمّا العامّة فهم مِنْ غير هؤلاء مِنْ طوائفِ الشعبِ ، وهم طبقات، كما أنّ الخاصّة طبقات، على ما أوضح الجاحظ في نصه السابق .

٣- لغة الخاصّة غير لغة العامّة ، لهذا السبب ألف القدماء في لحن العامّة وفي لحن الخاصّة.

أمّا مصطلح (لحن العامّة والخاصّة) فهو يصدق على :

١- أنّ لحن العامّة يصدر مِنْ العامّة - بالمعنى الواسع - ثمّ يصل إلى الخاصّة ، فيصحّ اللغويون وينهبون مِنْ الوقوع فيه .^(٣٤)

٢- لحن الخاصّة يختلف عن (لحن العامّة) بأنّه متأثر بالعصر والبيئة ومستوى الخاصّة فيهما ، وكان مِنْ الممكن التمييز بسهولة بين (لحن العامّة والخاصّة) في القرون الأولى ، أمّا في القرون المتأخّرة فقد انتشر اللحن بشكلٍ واسعٍ ، وأصبحنا نرى فيما روى مِنْ أوهام الخواص قدرًا كبيراً مِنْ لحن العوام ، فصار مصطلح (لحن العامّة) شاملاً لهما ، وتكون تسمية لحن الخاصّة بلحن العامّة مِنْ قبيل السخرية منهم

^(٣٥) ؛ لأنّهم ((يتكلمون بكلام العوام المرذول)).^(٣٦)

العامّة والخاصّة في المدوّنة اللغويّة العربيّة وجهود ابن هشام اللّخميّ في عرضيهما وتأصيلهما

٣- لاحظ اللغويون أنّ ما يقع فيه العامّة من غلطٍ قد وصل إلى الخاصّة فأخذوا يتداولونه في كلامهم أو في تأليفهم ، فكان هذا باعثاً اساسيّ على التّأليف في اللحن ، ومن ثمّ اتجهت مؤلفاتهم لتقويم لسان الخاصّة ، وإبعادها عن التّأثر بالعامّة. (٣٧)

ثانياً: التعريف بالعاميّة لغة واصطلاحاً:

أ- في اللغة :

إنّ لفظة ((العاميّة)) قد أخذت من لفظ العام المقابل للفظ الخاص ، إذ جاء في تهذيب اللغة للأزهري (ت ٣٧٠هـ) : ((ويقال رجل عُمي ورجل قُصري ((فالعُمي : العام والقُصري : الخاص)) (٣٨) ، وفي ((الصحاح)): ((والعامّة خلاف الخاصّة، وعمّ الشيء يَعُمُّ عُموماً : شمل الجماعة)) (٣٩) ، وفي ((لسان العرب)) لابن منظور (ت ٧١١هـ) : ((والعامّة خلاف الخاصّة)) (٤٠) ، و ((الجمع عوام مثل دابة ودواب والنسبة إلى العامّة عامي والهاء في العامّة للتأكيد بلفظ واحد دال على شيئين فصاعداً من جهة واحدة مطلقاً)) (٤١).

فمن هذا المعنى اللغوي للفظ العام المقابل للخاص ، قد أخذت اللغة العاميّة فوصفت به وهي مؤنثة فأصبحت عاميّة أي اللغة العاميّة ، واستعملت النسبة منه أيضاً فأصبح يطلق عامي للمذكر .

والعاميّ هو ((المنسوب إلى العامّة ، والعاميّ من الكلام : ما نطق به العامّة على غير سنن كلام العربي ، والعاميّة لغة العامّة ، وهي خلاف الفصحى)) (٤٢).

ب - في الاصطلاح :

تعرف اللغة العامية بأنّها : اللغة التي يتخاطب بها الناس في كلّ ما يعرض لهم من شؤون حياتهم (٤٣) ، فاللغة العاميّة خليط من الألفاظ بعضها فصيح الأصل عربي النسب ، ولكن تغيرت مخارج حروفها أو لعبت به السنة العوام فحرفته ، وبعضها غريب دخيل ولج إلى العربيّة من رواسب لغات امتزج أهلها بالعرب في وقت من

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضهما وتأصيلهما

أوقات التاريخ^(٤٤)، وهي تلك اللغة التي تستخدم في الشؤون العادية ، التي يجري بها الحديث اليومي ، ويتخذ مصطلح العامية أسماء عدة عند بعض اللغويين المحدثين ك ((اللغة العامية)) و((الشكل اللغوي الدارج)) و((اللهجة الشائعة)) و((اللغة المحكية)) و((اللهجة العربية العامية)) و((اللهجة الدارجة)) و((اللهجة العامية)) و((العربية العامية)) و((اللغة الدارجة)) و((الكلام الدارج)) و((الكلام العامي)) و((لغة الشعب))^(٤٥) ، والعامية (الدارجة) تُطلق على اللغة المتداولة بين أفراد شعب أو فئة معينة من المجتمع ، وهي ((الشكل الآني القابل للتغيير ، والمحدود في بيئتها مكاناً وزماناً)).^(٤٦)

وقد عرفها د. حسين نصار بأنها : ((اللغة التي نتخاطب بها في كل يوم ، عما يعرض لنا من شؤون حياتنا مهما اختلفت أقدارنا ومنازلنا : لسان المتعلمين منا وغير المتعلمين ، على اختلاف فئاتهم وحرفهم ، والمتقنين وغير المتقنين ، يتقارب المتحدثون بهذه اللغة العامية على اختلاف أقدارهم ومنازلهم فيتم التفاهم في يسر وسرعة في أكثر الأحيان ، ويتباعدون بسبب هذا الاختلاف حتى يتعذر التفاهم)).^(٤٧) على الرغم من أن المتحدثين بها قد يكونون من بلد واحد .

والعامية ((ضرب من التنوع اللغوي العاكس لأنماط زماناً ، ومكاناً ، وحرفة ، وصناعة ، وثقافة ، ومناهج سلوك في المجتمع المعين ، فالدوال اللغوية ومدلولاتها في نمو وتطور مطرد ، إذ تكتسب أبعاداً جديدة ضمن اللهجة الواحدة ، فاللهجات لا تتحدد نهائياً مطلقاً ، بل إنها تتداح كالأمواج المترسلة)).^(٤٨)

فقد تشيع الدوال خلالها ، أو تنحصر في إطار خاص ، أو تنتقل إلى نواحٍ أحر ، ليعكس التنوع الكلامي خلالها مدى التنوعات في البنى الاجتماعية ، وتمثل اللهجات ب ((مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة. وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات ، لكلٍ منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر

العامّة والخاصّة في المدونة اللغوية العربيّة وجهود ابن هشام اللّخميّ في عرضهما وتأصيلهما

اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديثٍ، فهماً يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات)).^(٤٩)

وبعبارة أدق تطلق لفظة ((العاميّة على ما يقابل الفصحى، ويقصدون به ما شاع استعماله عند العامّة، فهي إذن اللغة الفصحى التي فقدت جزءاً من خصائصها الصرفية والنحوية بفعل آثار التطور الصوتي و الدلالي، وقد ذكّر أنّ اللغة العاميّة هي لغة العامّة أنشأتها لمسايرة أوضاعها المختلفة))^(٥٠)، ولهذا كان توجهنا نحو لغات العامّة بعدّها رصيذاً لغوياً مقبولاً إلى جانب العربيّة الفصحى ويضاف إليها، فاللغة العاميّة غالباً ما تكون الفصحى مكوّنها الأساسي، فلقد ((نشأت بعد أجيال من أهل الفتح في الأمصار الإسلامية نتيجة للاختلال والاختلاف بين سنن اللغة المعقّدة المكتوبة المنزوع بها نحو الثبوت، و سنن اللغات المرسلة في الحياة اليوميّة العامّة)).^(٥١)

وكثير من الألفاظ العاميّة - إن لم يكن معظمها - تتبع من أصول فصيحة، إذ يتداولها العامّة، ويخضعونها للتفخيم، والإمالة، والاختزال بفعل الروابط والعلاقات المختلفة بين اللغة واللهجات الأخرى، فمن صور التخاطب العامّي عندنا في العراق مثلاً، تحويل (جاء) الفصيحة إلى (إجا)، أو (إجي)، ثم جمعها (إجو) أي جاؤوا، ثم صوغ المضارع (يجي) للفرد، و (يجوا) للجمع، وتحويلها إلى المستقبل بوضع أدوات عاميّة خاصّة، مثل (بكرة يجون، هسه يجون) وهي في الفصحى (غداً يأتون أو يجيئون).

ثالثاً: العاميّة في المدونة اللغوية العربيّة :

أ - تقديم : مقارنة بين مصطلحي العامّة والعاميّة في المظان اللغوية :

إنّ مصطلح العاميّة تأسس من النسب إلى العامّة، والعاميّة لغة العامّة وهو مصطلح حديث، وألّف اللغويون منذ القديم في الكلام الدخيل والمعزّب والمصحّف والمحرف، إذ شاهد علماء اللغة العربيّة الأقدمون

العامّة والخاصّة في المدوّنة اللغويّة العربيّة وجهود ابن هشام اللّخميّ في عرضيهما وتأصيلهما

مثل عيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه والكسائي وغيرهم لغة عاميّة يستعملها جمهور الناس ، ولقد أثار عن الكسائي أنّه وضع رسالة في لحن العامّة ، ومن هنا ظهرت الكتب التي تهتم بالعاميّة وبكلام الناس اليومي، مشيرة في تضاعيفها إلى الصيغ الصحيحة من الملحونة ، والعربيّة من الدخيلة .

وقد وصف الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) العوامّ بمن لا يلتزم نظام الإعراب في الكلام ، فقال : ((إذا سمعت بنادره من نوارد العوامّ ، ومُلحّة من مَلح الحُشوة والطَّغام ، فإيّاك وأن تستعملَ فيها الإعراب ، أو تتخيّر لها لفظاً حسناً، أو تجعل لها من فيك مخرجاً سرياً ، فإنّ ذلك يُفسد الإمتاع بها ، ويُخرجها من صورتها ، ومن الذي أريدت له ، ويُذهبُ استطابّتهم إياها واستملاحهم لها)). (٥٢)

حين نتبعنا كتاب ((لحن العوام)) للزبيدي وجدناه يأخذ اللغة الفصيحة (بالأفصح) ويرفض كلّ ما عدا ذلك، فكان متشدداً في الحكم على الألفاظ بمعيار الصواب والخطأ ، ((وإذا فعلنا مثل هذا فإنّ اللغة ستبقى في حالة جمودٍ وثبات دون أيّ تطورٍ فيها ، ولا نعني به التطور الذي ينقل اللغة من طورٍ قديمٍ إلى طورٍ جديدٍ ، وإنما نقصد به أيّ تغيير بسيط في الألفاظ يمكن أن يؤدي وظيفةً دلاليةً تضيف رصيذاً لغويّاً إلى الجانب الدلالي للألفاظ الفصيحة)) (٥٣) ، إلّا أنّ الذي لاحظناه عند ابن هشام اللّخميّ في ((المدخل)) يتوسع في قبول ما شاع لدى المصنّفين المتقدمين في مؤلفاتهم من استعمالٍ وإنّ لم يجوزه أهل اللغة ، وذلك بإتيانه دليلاً على وجوده في كلام العرب بالاعتماد على سندٍ لغويّ أو استعمالٍ متداولٍ ، فما كان مخالفاً لما أستتبطه اللغويون من كلام القبائل التي أعتمد عليها فقد سموه لغات أي لهجات ؛ لأنّها خالفت ما نقلوه من العربية الفصحى المشتركة ، وكذلك ابن مكي لا يُعَدّ في المتشدّدين إنّما يعدّ في أصحاب اتجاه التوسّع فيما روي عن العرب ، وإن لم يكن كابن هشام ، ومن هنا كان لابن هشام منفذ سدّد منه ردوده ؛ لأنّ ابن مكي لم يجر كل ما روي عن العرب ممّا جرى على السنة العوام ، بل قبل بعض اللهجات ورفض بعضها الآخر .

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضهما وتأصيلهما

وقد وردت أخبار عن متقدمي اللغويين تدل على أنهم لم يخطئوا لغات العرب المخالفة لقواعدهم، بل أن سيويوه نقل عن شعراء لم تؤخذ اللغة من قبائلهم^(٥٤)، وكان أبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) أوسع علماء بسلام العرب ولغاتها وغريبها، حيث كان يسلم للعرب ولا ينتقدهم، وكان ممن تعاطف مع الفرزدق في بعض تراكيبه الشعرية المشهورة التي ردّها عليه بعض اللغويين، وخاصة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي^(٥٥)، ويبدو أن أبا عمرو كان من القدماء الأوائل الذين لاحظوا ما في العربية من لغات، أو مستويات تداخل لغة واحدة؛ لأنّ أحداً لما سأله ((أخبرني عمّا وضعت ممّا سميتّه عربيّة، أيدخل فيها كلام العرب كلّّه؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حُجّة؟ فقال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات))^(٥٦)، ووجه السؤال نفسه قبل إلى عيسى بن عمر (١٤٩هـ)، ((خبرني عن هذا الذي وضعت، أيدخل فيه كلام العرب كلّّه؟ فقال عيسى: لا - فقال السائل: فمن تكلم بخلافك، واحتذى على ما كانت العرب تتكلم به أتراه مخطئاً؟ قال عيسى: لا، فقال سائله: فما ينفع كتابك؟))^(٥٧)، وهذه المسألة نجدها عند ابن جنّي قد اتخذت نحواً علمياً حين بحث اختلاف اللغات، ومن ذلك أنّ استعمال اللهجة المخالفة للقياس لا يعدّ خطأ وإن كانت قليلة، لكنّ مستعملها يكون مخطئاً لتركه أجود اللغتين، إلّا إذا كان مضطراً فإنّه لا يُلام ولا يذمّ على استعماله إيّاها، إذ قال ابن جنّي في هذا الصدد ((وكيف تصرّفت الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه))^(٥٨) وكذا الحال عند ابن هشام اللخمي فكان ذا مذهب واسع في قبول اللغات، فنجدّه يعتدّ باللغة القليلة ويقبلها، وما كان فيه من الألفاظ لغتان وما كان مستنداً إلى لغة ضعيفة^(٥٩)، وما كان جائزاً على أصول كوفيّين^(٦٠)، وما اختلف فيه أهل اللغة^(٦١)، والخلاصة هي ((أنّما تلحن العامّة بما لم يتكلم به العرب)).^(٦٢)

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضهما وتأصيلهما

وقد وجدنا ابن هشام اللخمي في ((المدخل)) عندما ردّ على الزبيدي وابن مكي يتناول أمثلة متعددة كان الخلاف يدور حولها ؛ لأنه رأى لها حجة في الكلام المسموع وصرح بذلك ابن هشام نفسه بمذهبه في التوسع وذلك عندما نقلَ اقوالاً للخليل والكسائي والأخفش الأكبر، قال فيه : ((وأكنيته فهو مكنى ليست بالفصيحة ، إلا أنها ليست بخطأ ، ولا يجب أن تلحن بها العامة لكونها لغة مسموعة ، ومن اتسع في كلام العرب ، ولغاتها لم يكذُّ يلحنُ أحداً ، ولذلك قال أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد الحميد^(٦٣) : أنحى الناس من لم يلحنُ أحداً ، وقال الخليل بن أحمد الفراهيدي - رحمه الله تعالى - لغة العرب أكثر من أن يلحنَ فيه مُتكلِّمٌ ، وروى الفراء عن الكسائي قال : على ما سمعت من كلام العرب ليس أحدٌ يلحنُ إلا القليل))^(٦٤).

و((كان ينبغي له ألاّ يدخل مثل هذا في لحن العامة ؛ لأنه قد قال به كثير من اللغويين ، وما حكاه بعض أهل اللغة لا تلحنُ به العامة))^(٦٥) ، و((وإذا كان في الكلمة لغتان ، وكانت إحداها أفصح من الأخرى ، فكيف تلحنُ بها العامة ، وقد نطقت بها العرب ؟ وإنما تلحنُ العامة بما لم يتكلّم به عربي))^(٦٦) ، و((وما اختلف فيه أهل اللغة لا تغلطُ فيه العامة))^(٦٧) ، وقوله : ((الكسر أفصح، والفتح لغة، وإذا كانت لغة لم تلحن بها العامة))^(٦٨) . وجرى الأمر كذلك إلى القرن العاشر للهجرة إذ ظهر اتجاه جديد هو في الواقع ثمرة للتوسع في قبول اللهجات وعدم التدقيق في المسموع عن العرب ، ويمثل هذا الاتجاه الجديد رداً للعامي إلى الفصح ، فابن الحنبلي حاول دفع الأصر عن ذلك الجيل من العرب الذين أصابوا في كثير ((ما يعتقد الجاهل أو الناس ، أنه من أغلاط عوام الناس))^(٦٩) ، فعلى هذا يكون مستوى الصواب لديه ميالاً إلى التطور في قبول اللهجات مهما كان مستوى فصاحتها ، وهو يعدّ ما كان لغة تستند إلى بيت مجهول القائل أو لا يُعرف مرجعه وزمانه سليماً بل فصيحاً ، وعلل كذلك اقوالاً متعددة وقبلها ؛ لأنها جرت على عادة الناس ، ووظف كثيراً من مسائل الخلاف بين البصريين

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضهما وتأصيلهما

والكوفيين لصالح تصويبه ، ومقياس التصويب عنده هو أن يجد قولاً للغوي ، أو شاهداً لشاعرٍ مهما كانت مستوى الأقوال والشواهد من الاحتجاج .^(٧٠)

ومما لمحناه كذلك من خلال دراستنا لكتاب ((المدخل)) لابن هشام أفراده باباً منفصلاً بما يرتبط بالدلالة وهو ما تعارف عليه بمصطلح ((ما تضعه العامة في غير موضعه)) ، ويمكن المراعاة إن اللغة في تطورٍ متواصلٍ بالإستناد إلى فكرة التطور وهي نقطة ارتكاز تقوم عليها الدراسة في متباين فروع العلم ، إذ يتنازع في اللغة عنصران متناقضان تناضل في الاحتفاظٍ باتزانها بينهما ، وهذان العنصران هما : ((المحافظة ، وهي نزعة طبيعية عند المتحدثين باللغة تسعى إلى البقاء عليها كما عرفوها في جميع أنظمتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية لكي لا تتغير ولا تختلف ، والتغير ، وهو قوة تعمل على دفع اللغة نحو التطور في جميع أنظمتها ، وبين هاتين القوتين المتضادين تقع اللغة في صراعٍ دائمٍ وأبدي ، فإذا ما تمسكت بالقديم المحافظ وحده خمدت وتخلفت ، وإذا ما فتحت صدرها للتطور من غير قيود ضاعت شخصيتها القائمة على الانتظام ، وتعرضت للتشعب والاندثار)) .^(٧١)

ولكي تصل اللغة إلى نمط من التطور الذي يقترن بالقديم وتراثه ولا يأبى الحديث وشروطه ، لا بد أن تمتثل للتوازن بين هذين العنصرين ، وهذا ما تتطلبه الحالة الصائبة للغة .

ويمكن القول بأن الدراسات الوصفية للغة العربية توجهت إلى اللهجات العامة ، وفي الوقت نفسه شددت على الانتقاد للفصحى والمناهج التي قامت بتدوينها .

إلا أن هنالك من اللغويين من تساهل في قبول بعض اللهجات وعدّها لغة ثانية ، أو لغة تروى ولا يقاس عليها ويعدّ ابن هشام اللخمي واحداً من هؤلاء اللغويين الذين تساهلوا في قبول بعض اللهجات ، وعدّوها لغة ثانية ، وهذا ما نجده في الدراسات الوصفية الحديثة التي اتجهت إلى اللهجات العامية ، والسبب في ذلك إنهم

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضهما وتأصيلهما

يرون أنّها تمثل الاستعمال الحي ، إذ كان موقف الدارسين الوصفيين متشدداً إزاء الفصحى ؛ لأنّها تتضمن حكماً نهائياً بتفضيل أسلوب كلامي على آخر ؛ ولأنّ اتجاهات الدراسات إلى التمسك باللغة الفصيحة مما أدى إلى ترك مساحة واسعة من اللغة وهو ما جعلنا نتوجه إلى دراسة لغات العامة في ((المدخل)) لابن هشام ، لاحتوائه على كثيرٍ من الألفاظ اللغوية التي هي أحق بالدراسة ؛ لأنّها الأساس لدراسة التطور الذي تقاومه معيارية الفصحى كما يرى ذلك دارسو اللغة على وفق المنهج الوصفي الحديث ؛ إذ إنّ معظم دارسي اللغة (الوصفيين) افتترضوا أنّ علماء العربية القدامى كانوا على علمٍ ودرايةٍ ومعرفةٍ بكلّ مناهج اللغة ، ولهذا نجد علماء اللغة المحدثين يأخذون على القدامى تمسّكهم بقالب اللغة المثالية الجامد ، الذي يعتمد على المنهج المعياري دون سائر المناهج القديمة والحديثة.

ويمكن القول بأنّ ((أصحاب نزعة التوسع وقبول وجوه اللغة هم فريقان : أحدهما يقف عند المسموع من العرب نصّاً ، وهو في هذا الأمر لا يختلف عن أصحاب نزعة التشدد إلّا في درجة الاحتجاج به ، والآخر : يخطو خطوة متقدمة حين لم يقيّد الفصح والجائز بالمسموع نصّاً عن العرب ، بل قبل ما جرى على سنن معينة من التطور ، كالتعميم ، والتخصيص ، والمجاز))^(٧٢).

فابن مكي الصقلّي صاحب كتاب ((تثقيف اللسان)) يميل إلى التوسع في قبول ما نطقت به العامة ، وكان جارياً على لهجة عربية معروفة^(٧٣) ، وأجاز ابن مكي أمثلة ردّها إلى لغة تميم مع أنّها ليست أفصح اللغتين ، وقد يعترف أحياناً بأنّ ما أجازة ضعيف وأنّ غيره هو الأفصح ، فذهب إلى اعتماد ما رواه الليث عن بعض العرب في قولهم : فعيل بكسر الاوّل في فعيل المفتوح وإن لم يكن فيه حرف حلق ، نحو كثير بكسر الكاف ، وأجاز أمثلة أخر أستند فيها إلى أنها من المسموع عن العرب دون تحديد ، وكذلك نجده يقبل الاحتجاج ببعض

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضيهما وتأصيلهما

اللغات المذمومة لدى اللغويين كفضحة هذيل ، وفي المقابل يأبى أي تطوّر في الاستعمال لا سند له من كلام

العرب ، وإن كان له من الصواب حظ ، أو جرت به أقلام المؤلفين المتقدمين من خاصة العلماء. (٧٤)

وممّا قاله أبو العباس أحمد بن ثعلب (ت ٢٩١هـ) : ((فمنه- أي فصيح الكلام- ممّا يجري في كلام الناس

وكتبهم ، منه ما فيه لغة واحدة ، والناس على خلافها ، فأخبرنا بصواب ذلك ، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر

من ذلك فاخترنا أفصحهن ، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا ، فلم تكن أحدهما أكثر من الأخرى ، فأخبرنا

بهما ، وألفناه أبواباً)). (٧٥)

ونذكر في هذا الصدد رأياً للعالم اللغوي أبي الفتح بن جني يرى فيه إن اتباع اللغة الرئيسية ليس بالشيء

الخطأ ، إذ يقول: ((حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب قال: ارتفعت قریش

في الفصاحة عن عننة تميم ، وكشكشة ربيعة ، وكسكة هوزان ، وتضجع قيس ، وعجرفية ضبة ، وتلتلة بهراء

، فأما عننة تميم فإن تميماً تقول في موضع أن : عن ، تقول : عن عبد الله قائم، وأنشد ذو الرمة عبد الملك :

أَنَّ تَرَسَمْتَ مِنْ حَرَقَاءِ مَنزَلَةٍ مَاءِ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ (٧٦)

وأما تلتلة بهراء فإنهم يقولون : تعلمون وتعلون وتضعون بكسر أول الحروف ، وأما كشكة ربيعة فإنما يريد

قولها مع كاف ضمير المؤنث : إنكش ، ورأيتكش واعطيتكش ؛ تفعل هذا في الوقف، فإذا وصلت أسقطت

الشرين ، وأما كسكة هوزان فقولهم أيضاً: أعطيتكش ومنكش وعنكش ، وهذا في الوقف دون الوصل ، فإذا كان

الأمر في اللغة المعول عليها هكذا يجب أن يقل استعمالها ، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منه ؛ إلا أن إنساناً

لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، لكنّه يكون مخطئاً لأجود اللغتين ، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعرٍ

أو سجع فإنه مقبول منه ، غير منعيّ عليه ، وكذلك إن قال : يقول على قياس من لغته كذا وكذا ، ويقول على

العامّة والخاصّة في المدوّنة اللغويّة العربيّة وجهود ابن هشام اللّخميّ في عرضيهما وتأصيلهما

مذهبٍ مَنْ قَالَ كَذَا وكَذَا ، وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب) مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه)). (٣٧)

وبناءً على هذا الكلام يمكن القول إنّ معاني المفردات أو دلالاتها التي تجسد طرفاً من اللغة يمكن فصلها من النطاق المعياري للغة ودراستها لما لذلك من تأثيرٍ بالغٍ على حياة اللغة والمتكلمين فيها ، ويلمح في الكثير من الدراسات اللغوية أنّ التوسع في دلالة الألفاظ وما تدل عليه من معاني ، فيه متسع كبير لمعالجات لغوية يمكن دراستها في أكثر من جانبٍ من جوانب اللغة ، هذا وقد جوز ابن هشام اللّخميّ استعمال كلمات عاميّة رفضها لغويون آخرون ، مثل (الإنجاص، وليوة ، والظفر، ومالح) ، فلا سبيل عليه حين مال إلى الاحتجاج لهذه العاميّة ؛ لأنّه استند في ذلك إلى ورودها في لهجات العرب ، فإنّ الرأي اللغوي في تباين اللهجات أنّها كلها حجة ، وأنّها كلها ممّا يقبل القياس ، إذ جاء كتابه متضمناً للتبنيه على جواز ما أنكره قوم على العامّة وله وجه في اللغة ، وإن كان غيره أفصح منه ، حيث أفرد بابين لما تنكره الخاصّة على العامّة وليس بمنكر ، وكأنّه يقول : إنّه لا بأس في استعمال هذه الألفاظ، وإن كانت عاميّة ، ما دام لها وجه في اللغة ، وهذا ما فعله في رده على أبي بكر الزبيدي وابن مكي ، إذ عدّ من الصواب كلمات كثيره أنكرها على العامّة ، ومن هذا الباب كان توجهنا نحو دراسة لغات العامّة في كتاب ((المدخل)) لابن هشام اللّخميّ ، وإنّ جمهرة من أهل العلم في عصرنا قد كتبوا فيها- أيّ اللغة العاميّة- وليس ذلك دفاعاً عنها أو تشدداً لها ولكنه اجتهاد منهم في أنّ ذلك يخدم الفصيحة التي هي الهدف المرجو.

ب : أسباب نشأة اللغة العاميّة :

لَمْ يُشِرْ مؤثّقو العربيّة ولغويوها إلى اللهجات العربيّة سوى إشارات عابرة إذ استغنوا بذكر المظاهر اللغوية التي تميز كل لهجة عن باقي اللهجات ووصفها ، إلا أنّهم لم يذكروا دوافع نشأتها ، وإننا حين نتناول لغات العامّة

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضهما وتأصيلهما

في العصور المتباينة ، لا نعني بذلك إثارة اللغة العامة على العربية الفصحى ، وإنما الغرض من بحثنا هو محاولة الإجابة عن بعض التساؤلات : كيف تألفت العامية ؟ ولماذا تألفت؟ وما السر الذي جعل العامة يميلون عن الفصحى؟ نقول هنالك أسباب أعانت على نشوء العامية بلهجاتها المتباينة ، يمكن إجمالها بما يأتي:

١- أسباب فردية : يتباين الناس تبايناً طبيعياً في أسلوب نطقهم ، إذ أن اللغة الواحدة تتعدد بتعدد الأفراد الذين يتخاطبون بها ، إضافة إلى تعدد السمات الفطرية عند الأفراد ، التي تتحول من السلف إلى الخلف عن طريق الوراثة. ومع مرور الزمن يؤدي تمايز الأفراد في النطق إلى توسع اللهجة ونشأة لهجات ثانية. (٧٨)

٢- السبب الجغرافي : أن الرقعة الجغرافية قد انفسحت للمتحدثين باللغة العربية ضمن موطنها الأصلي فباعدت بين مستعمليها الأنهار والجبال فأخذت اللغة بالتغيير شيئاً فشيئاً ، وتدنى التواصل بينهما ، وانتهج المتكلمون بها اتجاهات مختلفة عن غيرهم ، مما أفضى إلى خلق لهجات جديدة تتباين فيما بينها ، فالذين يحيون في وسط زراعي يتكلمون لهجة غير التي يتكلمها الذين يحيون في وسط صحراوي (بادية) . (٧٩)

٣- السبب الاجتماعي : إن المجتمع الإنساني بفئاته المتباينة يؤثر في وجود اللهجات ، فالطبقة الأرستقراطية مثلاً تتبنى لهجة غير لهجة الطبقة الوسطى أو الطبقة الدنيا من المجتمع ، ويتبع ذلك أيضاً ما نلاحظه من تباينات لهجيه بين الفئات المهنية ، إذ تنتج لهجات تجارية وأخرى صناعية وثالثة زراعية وهكذا. (٨٠) وينتج عن هذه الأسباب ما يسمى (بالعاميات الخاصة) كما اطلق عليها فندريس ، إذ قال : ((ويوجد من العاميات الخاصة بقدر ما يوجد من جماعات متخصصة ، والعامية الخاصة تتميز بتنوعها الذي لا يحد ؛ وأنها في تغيير دائم تبعاً للظروف والأمكنة. فكل جماعة خاصة وكل هيئة من أرباب المهن لها عاميتها الخاصة)). (٨١)

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضهما وتأصيلهما

٤- تماس اللغات وامتزاجها: أنّ ما يحطم قيود عزلت اللغة العربية أمام اللهجات التي كان يتوزع عليها العرب، سعة انتشارها خارج موطنها الأصلي، وامتزاج أهلها بالأعاجم الذين كانوا يعيشون في حدود شبه الجزيرة العربية، وهذا ما أفضى إلى نشوء التصادم والصراع اللغوي أثر الغزو أو التجاور أو الهجرات أو امتزاج العرب بكثرة في أوساط أحر مع الأعاجم^(٨٢)، إذ صارت اللهجات المتصادمة تتناول من بعضها وتعطي، خاصة في فترة الفتوحات الإسلامية، فتولدت لهجات حديثة أو لهجات عامية أو شبه أعجمية تتباين حسب قربها وبعدها من الفصحى بقربها أو بعدها عن الجزيرة العربية^(٨٣). فالدافع الجوهري في انشطار اللغة إلى لهجات أو لغات هو سعة انتشارها، غير أنّ هذا السبب لا يفضي إلى ذلك بمظهر مباشر، بل يتيح المناسبة لظهور عناصر أخرى تقضي إلى هذه النتيجة، ثم تبيين أيضاً أنّ ظواهر اللغة تعود دوافعها إلى عناصر جغرافية، وقسماً كبيراً تعود دوافعه إلى عناصر جسمية فيزيولوجية أو نفسية فردية.^(٨٤)

ت : التحديد الزمني والمكاني للغة العامية العربية :

١- التحديد الزمني :

ظاهرة العامية في العربية قديمة متجددة، قديمة ترقى إلى عهود العربية الأولى، حقبة الجاهلية، التي ما انفكت تواكب اللغة الفصحى وتسير بمحاذاتها على مر العصور، وقد ترافقت هذه الظاهرة مع الفصحى وسارت جنباً إلى جنب معها، هذا ما ذكره بعض الباحثين في اللغة، بأن العامية تعود إلى العصر الجاهلي، لكنني حين عدت إلى تاريخ هذه العامية، عامية ما قبل الإسلام، لم أجد شيئاً عن تاريخها، فما زلنا لم نعرف شيئاً عن هذه العاميات أو لا نكاد نعرف عنها شيئاً، والذي وصل إلينا ما يتصل باللهجات العربية فحسب.

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضهما وتأصيلهما

وعرفت اللغة العامية في أيام العربية الأولى، ولا أعني بالعربية الأولى تلك القرون التي سبقت الزمن الإسلامي وظهور النبوة فتلك الحقب لانعرف عنها شيئاً بينا يمكن أن يكون الأساس الذي نتكل عليه في التحقيق اللغوي ؛ لأننا لا نعرف شيئاً عن طفولتها تجعله مادة حقيقية في التحقيق بحيث نُقدر من هذه الأسس بناء يثبت التاريخ اللغوي العام لهذه اللغة.^(٨٥)

ومن ثمَّ صاحبت العربية الفصحى انتشار الإسلام، ومضت معه حيث مضى في فتوحاته، إلى أمصارٍ وبلادٍ ((وقَدْ خَالَطَ المسلمون العرب أهل البلاد مخالطة حياة مستقرة، ومخالطة معاشة دائمة، ولم يكنْ بدَّ من أن يتبادلوا الحديث في كثيرٍ من الأمورِ وبهذه المخالطة والامتزاج كان التلاقي بين اللغتين في أثناء تبادل المنافع، واللغة العربية لغة الطرف القوي كانت تتحول على السنة هؤلاء الداخلين في الإسلام أو هؤلاء المعاونين للمسلمين الوافدين إلى لغة أخرى يمكن تسميتها باللغة العامية)).^(٨٦)

فالعامية عرفت في أيام الخليل بن أحمد الفراهيدي وأضرابه من النحويين واللغويين ، وقد نسب للكسائي النحوي أنه ألف رسالة في لحن العامية^(٨٧) ، وهذا يرشدنا على أن المتقدمين قد عُنوا بتوثيق الأمثلة اللغوية التي وسمت بسمات من لغة العامية ، وما نهذف إليه نحن في رسالتنا هذه هو التدرج على خطى علمائنا القدماء في تهذيب لغة العامية ، تلك اللغة التي بعدت أو مالت عن الفصحى لأوضاع القاهرة ، وتقريبها من الفصحى ، من أجل خلق لغة وسطى ، تدرکها طبقات الخاصة والعامية من المجتمع وتتواصل بها ، وهذه اللغة الوسطى تقصد استعمال مستوى مُيسر خليط من الفصحى والأصلية .

ولقد كانت لغات عامية طوال قرون عدة ومن غير ريب أن العصور العباسية قد شهدت هذه الأصناف العامية ، وإنَّ كُتِبَ الجاحظ لإشارة وشاهدٍ على أن البصرة والكوفة وأمصاراً أخرى كانت تصرّف شؤونها في عامياتٍ تقرب وتبعد عن اللغة الفصيحة^(٨٨)، لقد ذكر الجاحظ أن الشاعر يزيد بن مفرع الحميري أقتيد في طرق

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضهما وتأصيلهما

البصرة وهو على حمارٍ ؛ لأنه نال من زياد بن سُميَّة ، إذ كانَ الفتيان يسخرون منه مرددين عبارات فارسية وهو يجيبهم بالفارسية مُعرضاً بأمّ زياد سُميَّة واصفاً إياها ب (روسي) أي البغي^(٨٩) ، إذ تلتصق العاميَّات بعوامِ الناس ، الذين لم ينالوا حظاً من التعليم ، ولم يحصلوا قدرًا من الثقافة ، وبكثرة هؤلاء تكثر اللغات الدارجة ، وتسودُ اللهجات ، وتشيع العاميَّات. فالملاحظ أنَّ العرب اليوم لا يتكلمون الفصحى ، فالعاميَّة هي المتداولة على ألسنتهم ، وهي المنتشرة فيما بينهم ، وفي نوادرهم ومحافلهم ، وهي المستعملة في جلِّ محادثاتهم وحواراتهم ، وهي تشعبات لهجية للفصحى، وفيها قولان :

القول الأول : يعتقد إنَّ العاميَّة ظاهرة لغوية منذ أوائل اللغة .

والقول الثاني : يعتقد أنَّ العاميَّة تطور لغوي اقتضته أوضاع خاصَّة اكتتفت اللغة في مدَّة من مُدَد تاريخها. ويُنَى على القولِ الأوَّل أنَّ العاميَّة ليست حديثة ولا عارضة ، ولا نشك أنَّ أحداً يمكنه القول بذلك ، إذ ترجع أصول العاميَّة إلى عهد القدماء منذ التكون الأول للغة ، فالحقبة الجاهلية لم تكن بمنأى عن مثل هذه اللغة العاميَّة ، وإن لم تكن بمنزلة ما هي عليه اليوم ؛ حيث تبين الأختلافات اللهجية التي كانت سارية حينذاك وشائعة مدى هذه العاميَّة ، فالعرب لم يكونوا يلفظون لهجة واحدة ، وإنما لهجات عديدة طالما كان الاختلاف بينهما ظاهراً وشديداً حتى عهد قريب من تنزيل القرآن الكريم الذي نزل بلسانٍ عربي مبين ، فسره ابن عباس وآخرون بأنه لسان قريش الذي تألف من جماع لغى العرب وجيدها^(٩٠) ، وبهذا التكون والاختيار قد غدا ، أفصحها وأعذبها وأعلاها ، مدونا انتصار الفصحى بصفقتها الطور الأعلى للغة ، وظهورها على سائر اللهجات الأخرى التي تشكّل المستوى الأدنى لها ، وأورد ابن هشام قولاً جاء فيه : ((كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض ، وكلُّ يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها . ومن ههنا كثرت الروايات في بعض الأبيات))^(٩١) ، ويبين أنَّ الفصحى وهي المستوى الأرفع للغة من جهة النظر هذه ، ملازمة للعاميَّة ومتوازية معها ، وقد استطاعت التغلب على العاميَّات

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضيهما وتأصيلهما

التمثلة باللهاجات العربية المتعددة حين شكلت حديث الشعر قبل الإسلام ، وحديث القرآن بعد الإسلام ، لكنها عادت تارة أخرى ، فتراجعت أمام زحف العاميات ومدھا جراء انحراف اللسان العربي ، وما وقع عليها من تغييرٍ أو أنتابها من تقدم بفعل التحرر والامتزاج والتباين ، وهو ما يخلص إلى وجة النظر الأخرى التي تعتقد الفصحى بتشظيها وخمودها سبباً لتكون لهجات انصرفت تنأى تدريجياً عنها لتتحول مع الزمن إلى منافس يهدد الفصحى نفسها ، أو يبعثرها مسبباً هذه اللغة العامية التي يراها ابن خلدون قد راجت في زمنه تغيراً عن الفصحى لغة التنزيل وانحلالاً لما جُبِلَ عليه من صفةٍ راسخة أو ملكة أو طبع بسبب مخالطتهم الأعاجم^(٩٢) ، ولم يكن انتشار اللهجات العامية مختصاً بعصرٍ دون آخر ، أو قل إنَّ إشكالية الفصحى والعامي سارية في كلّ حقبة في التأريخ الإسلامي ، ولا نستطيع أنْ نعد نقشي اللحن رمزا على نشأة العامية ، فقد عُرفَ اللحن في بدايات العصر الإسلامي ، وقد ظهر على ألسنة الفئة المثقفة المتعلمة ففي الأخبار أنَّ عمر بن الخطاب قد أدب أولاده بسبب اللحن وأنَّ عبد الملك بن مروان كان يبنه أبناءه من اللحن^(٩٣).

ولغة الحياة العامة لغة حيّة ونامية ومتحولة ، لا تقتصر على فئة أو طبقة أو مهنة أو جماعة ما ، وإنما هي لغة مستمرة استمرار الحياة نفسها في الجماعات اللغوية على مداها المكاني وفي فترات الزمانية ، فهي تنتشر بين العموم ، فيستعملها الفرد في بيئاته الحضريّة والريفية والبدوية وفي مختلف أقطاره وفي مختلف المهن والأعمال . يقولون: الحضارة تلدُّ اللغة ، والحضارة هي الإقامة في الحضر وهي مرحلة سامية من مراحل التطور الأنساني ، ومظاهر الرقي العلمي والفني والأدبي والاجتماعي في الحضر^(٩٤).

نقول إنَّ ((البعد عن اللسان إنما هو بمخالطة العجمة ، فمن خالط العجم أكثر كانت لغته عن ذلك اللسان الأصلي أبعد)).^(٩٥) وقد عرّض الجاحظ في ((البيان والتبين)) بلغة الكوفة وأشار إلى عاميتها وشيوع الدخيل الأعجمي فيها فقال : إنَّهم يسمون السوق (وزارا) والمربعة (جھارسو) والقثاء (خيار) وغير هذا جد كثير^(٩٦).

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضهما وتأصيلهما

فالاختلاط بالأعاجم هو أوضح الأسباب لتوضيح ظهور هذه العامية وفسوها، وهو يكشف سراً من أسرار نشأتها وتطورها، فانتشار اللحن وشيوعه كأن أبرز إشارة على انتشار العاميات التي سادت البلاد العربية وتجاوزت ذلك شرقاً وغرباً .

٢- التحديد المكاني :

إن أول ما ننوه إليه ههنا هو أن اللحن الذي ظهر بشكلٍ واسعٍ عند العرب ، بسبب اختلاطهم بالأعاجم ، ولم يظل محصوراً في هذا الإقليم أو غيره ، بل غدا ظاهرة منتشرة في الأمصار العربية شرقاً وغرباً ، وأن تفسير كثرة المصنفات التي ألفت في لغات العامة ولحنها في العراق بالنظر إلى أنه كان المركز الحضاري الرئيس ، لاحتوائه على قاعدة الخلافة العباسية .

ففي أواخر القرن الثاني الهجري نجد أن الكسائي (ت ١٨٩هـ) صنف كتاباً سماه ((ما تلحن فيه العوام)) ومن هنا نقف عند بداية التصنيف في لغات العامة التي كانت في إقليم العراق الذي شهد من الاختلاط ما شهد ، وفي هذا القرن - الثاني الهجري - الذي ظهر فيه أعلام المصيرين : الكوفة والبصرة ، من اللغويين والنحاة ، وإذا ما صحت نسبة كتاب ((ما تلحن فيه العوام)) للكسائي^(٩٧) ، فإن في ذلك دليلاً على أن التأليف في موضوع لغات العامة كان مبكراً، ولن يطول الزمن حتى نلحظ مصنفات كثيرة ظهرت في موضوع لغات العامة ، وهي للغويين بعضهم يعد في تلاميذ الكسائي ، وفي القرن الثالث نجد عدداً كبيراً من التصانيف منها:

لحن العامة للفراء ، وما تلحن فيه العامة لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، وما يلحن فيه للأصمعي ، وما خالفت فيه العامة لغات العرب لأبي عبيد القاسم بن سلام ، وما يلحن فيه العامة لأبي نصر الباهلي ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، وما يلحن فيه العامة للمازني ، ولحن العامة للسجستاني ، والنحو ومن كان يلحن فيه لابن شبة البصري، وأدب الكاتب لابن قتيبة ، ولحن العامة لأبي حنيفة الدينوري ، والفصيح لثعلب .

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضيهما وتأصيلهما

ويتضح أن التأليف في قضية لغات العامة لم يظل محدوداً في العراق بل امتدَّ إلى معظم الأقاليم العربيَّة في القرن الرابع وما تلاه ، وأمَّا القول بإرجاع تلك الكثرة في انتشار لغات عامية في هذا الإقليم فحسب ، فليس وافياً ؛ لأننا وجدنا من خلال دراستنا لكتاب ((المدخل)) لابن هشام اللخمي ، إنَّ هنالك أقاليم أخرى أيضاً قد شهدت تأليفاً في لغات العامة منذ القرن الرابع الهجري ، أي بعد مرور نحو قرنين من الزمان على بداية التأليف في لغات العامة في العراق ، إذ وجدنا الأندلس وصقلية ، قد ظهر فيها مؤلفون وضعوا مصنفات في لغات العامة ، منها : لحن العوام لأبي بكر الرُّبَيْدِي ، ثم استمر التأليف في لغات العامة في هذا القرن ، فمن المصنفات التي وضعت في هذا القرن : فائت الفصيح لغلام ثعلب ، وتمام فصيح الكلام لابن فارس ، وما يلحن فيه العامة للعقيلي، والتتبيهاة على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة .

ونجد في القرن الخامس ذيل فصيح الكلام للغزنوي ، ويحظى القرن السادس بمجموعة أخرى تضاهي ما كان في القرن الثالث من حيث العدد فنجد منها : تثقيف اللسان لابن مكي الصقلِّي، ودرة الغواص في أوهام الخواص للحريري، والمدخل إلى تقويم اللسان لللخمي، وما تلحن فيه العامة للكفرطابي ، والتكملة فيما تلحن فيه العامة للجوالقي ، وتقويم اللسان لابن الجوزي .

ثم تواترت التصانيف بعد ذلك ، ففي القرن السابع واولئ الثامن نجد مصنفات ، منها : ذيل الفصيح للبغدادي ، تهذيب الخواص من درة الغواص لابن منظور ، ثم أستمرت المصنفات حتى القرن الحادي عشر مع آخر مصنف وصل إلينا ، ففي القرن العاشر يؤلف ابن الحنبلي كتابه ((سهم الألاحظ في وهم الألفاظ))، ونجد نوعاً آخر يُعنى بما يلحن فيه الخواص من العلماء ، ويطلعننا في هذا الصدد من يتجرد في تصنيفه مدافعاً عن استعمال العوام للغة ؛ كما عمل ابن الحنبلي في كتابه ((بحر العوام فيما أصاب فيه العوام)) .

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضهما وتأصيلهما

هذا فيما أُلّفَ مستقلاً عن أيّ قضية أخرى من قضايا اللغة ، والذي يعيننا هنا هو كتاب ((المدخل)) لابن هشام اللخمي ، المتوفي في القرن السادس الهجري ، الذي أودعه ما صح عنده من هذه اللغة ، فقد وقفت على مواضع كثيرة يذكر فيها لغة العامة ، ولم يكن تعامله على سننٍ واحدٍ ، فنجده مرة يرد استعمال العامة ويُعَلِّطُه ، ومرة أخرى يذكره دون نقد ، فخصصنا هذا البحث لما نسبته اللخمي إلى العامة ، وصرّح باستعمالهم ، وهذا دليل على اهتمام علماء اللغة العربية بصيانة اللغة وتنقيتها وسلامتها من كلِّ انحراف وخطأ .

نقول : إنَّ أولَ بلد شهد تأليفاً واسعاً في لغات العامة ، هو العراق ، فهو المقر الرئيس التي ظهرت فيه لغات عامية ، وفي الحقيقة أنَّ بعض المصنفات لا تخلو من مقارنة بين لحن أهل المغرب والمشرق ، فمن الصعوبة بمكان أن يركن الباحث إلى التصنيف المكاني للغات العامة خالصاً ؛ لأنه يفتقر إلى الملامح الخلافية بين بيئة وأخرى ؛ إذ ليس هنالك ما يؤيد وجود خلاقات أساسية بين البيئات اللغوية في أقطار العروبة ومعروف أنَّ حركة الفتح الإسلامي لم تقف عند حدود تبليغ الرسالة الدينية إلى شعوب الأمصار التي فُتحت ، بل عملت على أنتشارٍ واسعٍ للقبائل العربية في أمكنة جديدة غلب عليها لسانها العربي الذي اعتصمت به كما اعتصمت في الدين ، وكذلك هنالك أمصار لم تزل تترى على كثيرٍ من الأمصار المفتوحة ولاسيما البعيدة منها .

فلم ترتبط العامية بعصرٍ دون آخر ، فلطالما كان الاختلاف بين اللهجات قائماً قبيل الإسلام ، حتى انصرف اللغويون يدخرون اللغة من بعض القبائل العربية التي كانت لهجاتها قريبة من لغة الشَّعر الجاهلي والقرآن الكريم . وبناءً على هذا نجد صفات لغوية وميزات يمكن إرجاعها إلى القبائل العربية على الرغم من بُعد الديار ، أو إلى بعض الأقاليم التي عربت قبلاً ؛ لأنَّ سكانها من العرب وبعض الساميين ، من ذلك نماذج مرت بنا في أماكن عديدة من كتاب ((المدخل)) تشير إلى احتجاج مؤلفين أندلسيين بما فيهم ابن هشام اللخمي نفسه ، الذي احتج باللهجات القديمة ، وردّه بعض كلام العامة إليها ، نحو كلمة (كلوة) التي قبلها ابن هشام اللخمي ؛ لأنّها لغة

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضهما وتأصيلهما

لليمن ، وكذلك كلمة (انجاص) التي أرجعها اللخمي أيضاً إلى لغة يمنية قديمة^(٩٨) ، وهناك أمثلة أخرى من الاعتداد بلهجات الأمصار ولاسيما الشام .

أن وصف هذا الكتاب مثلاً بأنه كلام عامّة صقلية ، أو عامّة بغداد ، أو الشام ، أو مصر ، ونحو ذلك لا يشير إلى كلام منعزل عن غيره ، أو أنه ينفرد بخصائص لا نجدها في غيره ، بل هو غالباً - أن لم نقل دائماً - جزء من كل ، ففيه من عوامل الاتصال ، ما يتخطى كثيراً ما قد يكون من عوامل الانفصال .

نقول أن فرعاً حديثاً من فروع علم اللغة أختص بدراسة اللغة من خلال ارتباطها بالجغرافية ، فالتقشي اللغوي ، والأمور التي تتعلّق بتعدد اللغات وصلته بالبيئة ، والفروق التي تلتبس بين اللغة المشتركة واللهجات المحلية ، وتعايش اللغات في بقعة واحدة ، هي من اختصاص هذا العلم الذي شهد تقدماً كبيراً ضمن مجال اللسانيات .

ث : التقريب بين اللغة العامية و الفصحى .

أن الحديث عن ارتباط لغة العامة بالفصحى ليس وليد العصر ، بل ذكره كل من كتّب في الأدب والتاريخ في العصور الخالية ، من أمثال يعقوب ابن السكيت في كتابه ((إصلاح المنطق)) ، وأبي بكر الزبيدي في كتابه ((لحن العوام)) ، والحريري في كتابه ((درة الغواص في أوهام الخواص)) ، إذ تباينت آراء العلماء في اللهجة العامية ، فقد عني القدماء بالتأليف في تصحيح العامية واللحن والدخيل والمعرب ، وردّ الألفاظ التي جرى عليها التصحيف والتحريف والنقصان والزيادة إلى أصلها ، وكذلك من جاء بعدهم ، فكثر التأليف في العامية العربية ولهجاتها ، فأخذ المؤلفون بالمحافظة على اللغة الفصحى ، ورد العامية إلى أصولها العربية ، أو إلى اللغات الدخيلة فيها ، مع صبّ اللهجات ، ذلك أن اللغة العامية كانت في العصور الأولى ، نتيجة لمخالطة الأعاجم العرب ، وتوافر لهجات القبائل ، ولعوامل اللغات والتصرفات ونحوهما ، وهذا ما قام به ابن هشام اللخمي في

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضهما وتأصيلهما

كتابه ((المدخل))، إذ حاول أن يُصحح كثيراً ممّا يُظنُّ أن العوام أخطأوا فيه إمّا بالنقل عن بعض أعلام العربية السابقين ، وإمّا ببيان أنّه لغة أو لهجة لقبيلةٍ من قبائل العرب .

فاللغة العامية ظاهرة طبيعية ، وموجودة في كلّ المجتمعات ؛ فلا يوجد مجتمع إلا وفيه لغة عامية ، ولا ينبغي أن تثير فزعاً أو تحدث قلقاً ، بقدر ما تثير اهتماماً ، وتشغل همماً لدراستها وتأصيلها ، وردها إلى منبعها، إذ نلاحظ في حياتنا، إنّ للمفكر لغته، وللمتقف لغته، وللعامي لغته، لذا فإنّ من واجبنا أن نهض بلغتنا العامة، وأن نردها إلى منبعها الصافي، بتنقيتها من كدر العامية، وشوائب الدارجة ، فترتقي هذه اللغة العامية محتمة بكنف الفصحى، متطلعة إلى فوقها، إذ كانت اللهجات العربية المتنوعة تعيش منذ زمن طويل في المجتمعات العربية إلى جانب اللغة العربية الفصحى ، وهذه الظاهرة اللغوية الاجتماعية الراسخة قد جعلت الكتاب والمتقنين العرب ملزمين على قبول ثنائية التعامل اليومي بين اللغة العربية الفصحى واللهجة اللغوية الشائعة في كلّ منهم ، ولقد ظلّ هذا القبول بعيداً عن ترسيم قواعده وأصوله ، ثقافياً ، ورسمياً ، ولهذا نجد اللحن في الكلام منذ القديم ، والدخيل والمعرب والمصحّف والمحرف، ممّا أُلّف فيه اللغويون ، إذ اشتغل فريق من العلماء قديماً وحديثاً في إصلاح اللغة العامية، وردها إلى الفصحى، والبحث عن أوضاعها، ومعرفة فصيحها من ركيكها، وصحيحها من فاسدها، وعربيها من دخليها، وهذا ما نسعى إليه نحن في بحثنا هذا .

فقد أتجه المدافعون عن لهجات العامة إلى ردّ العامي إلى الفصحى ، كذلك أجمع معظم أصحاب المصنفات، وغيرهم من علماء اللغة على هدف رئيس هو ردّ الخارجين على الفصحى إليه ، أو تنبيههم على ما يصدر من خطأ في لغتهم كي يتجنبوه ، فالقصد دوماً هو العربية الفصحى المشتركة التي يسوغ ما يوافقها ويردّ ما يخالفها ، وهذا توجه معياري بلا شك ، يهدف إلى الحفاظ على الفصيحة ، لغة القرآن الكريم والثقافة العربية.

العامّة والخاصّة في المدوّنة اللغويّة العربيّة وجهود ابن هشام اللّخميّ في عرضيّهما وتأصيلهما

فالذين احتجوا للعامّة على الرغم من تباين الأمانة لم يدرسوا أمثلة مخصوصة يعتد بها ومناقشتهم أياها لتكوين لهجة مستقلة ، أيّاً كان الموقف منها ، إنّما أوردوا قصداً أنّهم أرادوا الدفاع عن العامّة ؛ لأنّ بعض المصنّفين أكثر من التشنيع عليهم ، كما أنّ هنالك بعض المتحدلقين يعتقدون أنّ ما نطقت به العامّة كلّها من الأوهام الفاضحة والأغلاط الواضحة .

كذلك ذكر آخرون ومن بينهم ابن هشام اللّخميّ أنّهم هدفوا من مصنفاتهم إلى بيان ما يوافق لغة العرب من كلام هذا المصر أو غيره كي يكون للعامّة عذر إذا ما تكلموا به ، وهذا ما فعله ابن هشام اللّخميّ في كتابه ((المدخل)).

فلغة العامّة مادة غنية للدرس اللغوي التاريخي ، فليس في صالح العربيّة أن تقام بينها وبين اللغة الفصحى سدود، ينجم عنها سدود .

ولقد دعا الدكتور شوقي ضيف في مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة إلى ((أنّ يعنى علماءنا اللغويون بدراسة عاميات بلداننا العربيّة، وحصر صور التحريف فيها، والنص على ذلك بصورة استقصائية حتى يمحي كلّ ما دخل على الألفاظ الفصيحة من تحريفٍ وخللٍ محوّ تاماً، فإننا بذلك نسرّع في رفع السدود بين الفصحى وعاميات البلدان العربيّة، وفي رأيي أنّه لا بدّ من تظافر الجهود)).^(٩٩)

وكذلك وجدت بحثاً للدكتور إبراهيم السامرائي بعنوان ((قصة العاميّة في العراق تاريخها وواقعها))^(١٠٠)، وقد أشار فيه إلى ((أنّ العاميّة قد أخذت الكثير من الفصحى ، وما زالت تأخذ منه كلّ يوم ، وقد يكون هذا الفصحى مفروضاً عليها)).^(١٠١)

فالسعادة التي نستشعر بها، حينما نجدُ أصلاً في عربيّتنا لما يدور على ألسنتنا إنّنا نشعر بالكيان والعراقة . لذا ((ينبغي أن تعود العاميّة في كلّ التحريفات إلى النطق الفصحى الصحيح)).^(١٠٢)

العامّة والخاصّة في المدوّنات اللغويّة العربيّة وجهود ابن هشام اللّخميّ في عرضهما وتأصيلهما

لذا فإنّ من الواجب أن نسجل التجاوز الذي بين لغات العامّة والفصحى ((أو قلّ هذا الجديد لنربط بينه وبين عربيّتنا القديمة عملاً بالمنهج اللغويّ التاريخي ، وسنجد أنّ علم اللغة في العربيّة لا يتنكر للجديد))^(١٠٣) ، فربّما كان له ما يسنده من الاستعمال الفصيح ، ويدعمه من الأصل العربيّ الصحيح ، فمن واجب الباحث في اللغات العاميّة ((تتبع الألفاظ المستعملة في الحياة العامّة ، والحكم عليها حكماً سليماً يردُّ إليها اعتبارها العربيّ ، بعد أن يبين ما فيها من إبدال، أو قلب مكاني، أو نحت، أو إمالة، أو إدغام، أو إتباع أو مخالفة، أو ترخيم، إلى غير ذلك)).^(١٠٤)

ولابدّ أن يكون الباحث على وعي لغويّ يمكنه من أداء مهمته، والقيام برسالتيه، وهذا ما أكّد عليه ابن هشام اللّخميّ صاحب كتاب (المدخل) إذ قال : ((إنَّ أوّل ما يجب على طالب اللغة تصحيح الألفاظ المستعملة التي حرفت العامّة عن موضعها ، وتكلمت بها على غير ما تكلمت بها العرب في ناديها ومجتمعها ، فإذا صحّحها وأزال منها التحريف ، ونفى عنها التصحيف، وأقامها كالقَدْح في التثقيف ، ولفظ بها العرب في المشاة والخريف ، والمربع والمصيف، كان ما وراء ذلك عليه أقرب وأسهل للطلب)).^(١٠٥)

فالمتمكّنون باللغة العاميّة يلتزمون الأسكان في جميع صورها (أي تحلّلها من ضوابط الأعراب)، ولكنها قريبة من الفصيحة لغة الكتابة ، وذلك بسلاسة أبنيتها وبتخيار ألفاظها الصاح في العربيّة ، وهذا ما نصبوا إليه محاولة منا تقريب العاميّة من الفصيحة لغة الكتابة ، وسبيل هذا نشر المعرفة بين الناس والزمان كفيل بتحقيق هذا.^(١٠٦) والذي نلاحظه عند العاميّة من صور الألفاظ مثلاً، إدخال(ما)على المضارع حتّى عليه. تُدخل العاميّة (ما)على المضارع للحضّ على أداء الفعل مثل : ما تقعد - ما تجلس - ما تكتب وأصل (ما)هذه (أمّا)العربيّة التي للعرض والحثّ على فعل الشيء وتأكيداً له مثل : (أما تأكل - أما تعمل) وكأنّ العاميّة حذفّت منها الهمزة تسهياً وتخفيفاً وحذفها في العاميّة كثير، وينبغي أن تتلافى العاميّة هذا الحذف في (أمّا) وتردّ (ما)في هذا

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضهما وتأصيلهما

الاستعمال إليها , وبذلك تعود تعبيراتها الفصيحة. والتغيير في هيئة الكلمات مثل : (أتاريك) من (أتراك) أمليت الراء فتولدت منها في العامية ياء, ومدت فتحة التاء, فصارت الكلمة أتاريك , وينبغي العدول عنها إلى (أتراك) الفصيحة (١٠٧) , وإبدال السين صاداً يكثر ذلك في العربية , وبالمثل في العامية , وقد ذكر ابن هشام اللخمي هذا الأمر, ومنه : ((خبزٌ محمصٌ في محمصٍ, يقال : حمّست الخبز من الحماسة وهي الشدة ومنه إخص في إخصاً, أي أبعد عني أخص في أخص)). (١٠٨)

نقول إنَّ تصور ((بُعد الألفاظ العامية عن العربية مبالغ فيه, فالفرق لا يزال ضئيلاً بينها وبين الفصحى, ومن اليسير تدارك الأمر, إذا نحن عينا بجمع كل المفردات العامية, وعينا بإعادة الاعتبار إلى كلِّ ما يمكن ردِّ الاعتبار إليه, وصححنا كلَّ ما يُمكن تصحيحه منها بغير إبعاد لها عن صورتها كلما أمكن ذلك)). (١٠٩) يساعد على ذلك أنَّ جل ما تحمله اللهجات المعاصرة ((من تحوير في المعنى, أو تغير في شكل البناء يتفق وقواعد اللغة العربية, ومسائلها التي تحدث عنها النحاة في مراجعهم, وأثبتها فقهاء اللغة في كتبهم وأماليهم)). (١١٠)

فتبين لنا بعد إنَّ اطلعنا على مصنفاتٍ عدة ممَّا له علاقة ببحثنا , وعرفنا من المصنفات ما عرفنا منهاجاً وأمثلة, أنَّ أهل اللغة الذين ألفوا في اللحن , لم يكن قصدهم أنَّ يدونوا شيئاً من التطور , بل كان هدفهم هو إرجاع الخارجين على الفصحى إلى المستوى الصوابي , وعلى الرغم ممَّا وجهوا به من نقدٍ أو اتهام بالتقصير فإنَّ هذا المنهج يتفق والمقصد المعياري الرئيس الذي ارتضوه لحفظ العربية وتنقيتها من كلِّ انحراف , ورفع مستوى اللغة إلى الحد الذي كانت عليه العربية في مختلف عصورها. فلم يسلم عصر من عصور التاريخ اللغوي من الازدواج اللغوي , وقد شاهد علماء اللغة العربية الأقدمون مثل عيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه والكسائي وغيرهم لغة عامية يستعملها جمهور الناس. (١١١)

العامّة والخاصّة في المدوّنة اللغويّة العربيّة وجهود ابن هشام اللّخميّ في عرضيهما وتأصيلهما

فمّمّا لا شك فيه أنّ التقريب بين الفصحى والعاميّة ممكن، ولكي يتم هذا التقريب يجب أن تسجل المادة اللغوية الحية المتداولة الآن على الألسن، وتحدد صور الانحراف بها عن الفصحى من خلال رصدها، وتصنيفها وفق مستويات التحليل اللغوي، ونتعرف على ما جدّ فيها من مادة، والمصدر الذي دخلت منه إليها، بل وأن ندرس مميزاتا وخصائصها، وتحليلها على وفق على المستويات الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، وخاصّة بعد أن أصبح لعلم اللغة الحديث مناهج في جمع المادة اللغوية، وبعد أن أمدتنا الاختراعات المختلفة بوسائل حديثة ودقيقة للتسجيل والتحليل .

فالتقريب بين لغات العامّة وبين أصولها الفصحى يقدم لعامّة الناس اللغة سهلة ميسورة، فلا يجدون مشقة وعنتاً في فهمها واستيعابها، والتعامل معها، والتخاطب بها. فحين نخرج من حسابنا الأمثلة التي لم تكن إلا بسبب الاختلاف حول درجات الفصحى وهي أمثلة وردت في الكثير من المعاجم ، نجد أنّ العامّة لم تأت بلغة جديدة أو ابتكارات من عدم، كما أنّ هدفنا في هذا البحث هو الفصحى، إذ نأخذ منه ما يوافق خصائص لغتنا من خلال تعزيز طرائق بحثها بما استجدّ من معطيات مستحدثة. قاصدين من هذا البحث أن يكون ابتعائاً لجوانب من الدرس اللغوي القديم. وإبراز هذه الجوانب في صورة جديدة من خلال استعانتنا بالمناهج اللغوية الحديثة التي لا يمكن للدارس أن ينكرها مهما كان موقفه منها. فربط لغة العامّة بأصولها العربيّة يحدّ من تفشيها واستقلالها ويرجعها إلى أصلها لتزود فيه ، ويرفع العزلة بين لغة العامّة والفصحى ، فالمساحة بينهما ليست ببعيدة ممّا يغري بسرعة رد الفرع إلى الأصل.

وعلى الرغم من اختلاف أماكن العلماء الذين احتجوا للعامّة إلا أنّهم لم يناقشوا الفاظ مخصوصة يعتدّ بها لتشكيل لهجة معينة تكون مستقلة ، أيّا كان الموقف منها ، وإنّما أرادوا قصداً هو دفاعهم عن العامّة بسبب كثرة

العامّة والخاصّة في المدوّنة اللغويّة العربيّة وجهود ابن هشام اللّخميّ في عرضيهما وتأصيلهما

التشنيع عليهم من بعض المصنّفين ، وظن بعضهم أنّ كلام العامّة كلّه من الأوهام الفاضحة والأغلاط الواضحة، كما بين البعض منهم ما يوافق لغة العرب من كلام هذا المصر أو غيره كي يكون للعامّة عذرٌ إذا ما تكلموا به.

نتائج البحث

- ١- العاميّة : لغة العامّة ، والعامّي : المعزو إلى العامّة ، ومن الكلام ما نطق به العامّة على غير سنن كلام العرب.
- ٢- اللغة العاميّة لغةً فصحيّ مغيرة ، وهذا ما ذكره أحمد الهاشمي في تعريف لغة العامّة، قال : ((هي العربيّة المشوبة بشيءٍ من اللحن)).^(١١٢)
- ٣- قيام العامّة بتغيير حروف الألفاظ ليس شرطاً أنّ يكون تغيراً في جذر الكلمات أو تمويهها ، بل قد يكون ما ينطقون به لغة عرفها العرب ومن ثم استعملوها.
- ٤- احتجاج مؤلّفين أندلسيين بما فيهم ابن هشام اللّخميّ نفسه ، الذي احتج باللّهجات القديمة ، وردّه بعض كلام العامّة إليها ، نحو كلمة (كلوة) التي قبلها ابن هشام اللّخميّ ؛ لأنّها لغة لليمن ، وكذلك كلمة (انجاص) التي أرجعها اللّخميّ أيضاً إلى لغة يمنية قديمة .
- ٥- حدد ابن هشام اللّخميّ الخاصّة في قوله : ((فإنّما قول بعض الخاصّة من الكتاب والأدباء والشعراء : ((سيما)) بغير (لا) فذكر الزبيدي أنّه لا يجوز حذف (لا) البتة)). .
- ٦- فرّق ابن هشام اللّخميّ بين مفهومي (العامّة والخاصّة) تفريقاً واضحاً بقوله : ((فإنّما قول بعض الخاصّة من الكتاب والأدباء والشعراء : سيما بغير (لا)، فذكر الزبيدي أنّه لا يجوز حذف (لا) البتة)) ، فالعامّة بهذا عنده تكون سائر الناس من غير هؤلاء .

هوامش البحث

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضهما وتأصيلهما

(١) هو عمر بن شبة بن عبيدة بن ربيعة أبو زيد البصري التميمي، كان راوية للأخبار، عالماً فقيهاً صدوقاً، وثقه الدارقطني وغيره؛ روى عن يحيى بن سعيد، وعن ابن ماجه، وصنف كتباً عديدة منها: (كتاب النحو ومن كان يلحن من التحوين) . تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ٢ / ٢١٨ - ٢١٩ .

(٢) ذكره السيوطي في بغية الوعاة: ٢ / ٢١٩، وكذلك ذكره (توربيكه) في مقدمته لكتاب (درة الغواص) للحريري، ويبدو أن هذا الكتاب لم يعثر عليه بعد، وأنه كان في لحن الخاصة لا العامة .

(٣) هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران أبو هلال العسكري، صاحب الصناعتين، وكان موصوفاً بالعلم والفقه، والغالب عليه الأدب والشعر، وله مصنفات عديدة منها: كتاب (ما تلحن فيه الخاصة) . تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٨ / ٩١٨ - ٩٢٢، وبغية الوعاة: ١ / ٥٠٦ .

(٤) ذكره ياقوت الحموي في معجم الأدباء: ٨ / ٢٦٣، والسيوطي في (بغية الوعاة): ١ / ٥٠٦، وكذلك ذكره حاجي خليفة في (كشف الظنون): ١٥٤٨ .

- (٥) البيان والتبين: الجاحظ: ١ / ٨٦ .
- (٦) كتاب الصناعتين: أبو هلال العسكري: ٣٨ .
- (٧) تثقيف اللسان (باب ما تألوه على غير تأويله): ٢٤٧ .
- (٨) المدخل: ١٠٣ . وينظر: لحن العوام: ٢٧٨، والتهذيب بمحكم الترتيب: ابن شهيد الأندلسي: ٢٤٥، وينظر في (لاسيما):
- (٩) مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري: ١٤٨ .
- (١٠) لسان العرب: ١٢ / ٤٢٦ (عمم) .
- (١١) المعجم الوسيط: ٢ / ٦٢٩ (عمم) .
- (١٢) المصدر نفسه: ٢ / ٦٢٩ .
- (١٣) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: عبد العزيز مطر: ٣٩ .
- (١٤) ينظر: مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر: د. أحمد محمد قدور: ٥٨ - ٥٩ .
- (١٥) ينظر: لحن العوام (مقدمة المؤلف): أبو بكر الزبيدي: ٧ - ٨، تحقيق: رمضان عبد التواب .
- (١٦) ألفاظ مغربية: عبد العزيز الأهواني: ١ / ١٣٤ .
- (١٧) المصدر نفسه: ١ / ١٣٤ .
- (١٨) لحن العامة والتطور اللغوي: رمضان عبد التواب: ٧٠ . وينظر: لحن العوام (مقدمة المحقق رمضان عبد التواب) .
- (١٩) مصنفات اللحن والتثقيف: ٥٧ - ٥٨ .
- (٢٠) المصدر نفسه: ٥٧ - ٥٨ . وينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: ١٨٦، ١٩٤ .
- (٢١) مصنفات اللحن والتثقيف: ٥٧ - ٥٨ .
- (٢٢) تقويم اللسان: ابن الجوزي: ١٧٥ .
- (٢٣) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية: ٤٨ .
- (٢٤) ينظر: البيان والتبين: ١ / ٨٦ .
- (٢٥) المدخل: ١٠٣ . وينظر: التهذيب بمحكم الترتيب: ٢٤٥، ولحن العوام: ٢٧٨ . وينظر: في (لاسيما): مغني اللبيب: ١٤٨ .
- (٢٦) ينظر: المدخل: ١٠٣ .
- (٢٧) المعجم الوسيط: ٢ / ٦٢٩ . وينظر: تهذيب اللغة: الأزهرى (تحقيق: عبد السلام محمد هارون): ١ / ١٢١ . ولسان العرب: ١٢ / ٤٢٦ . والمصباح المنير: الفيومي: ١٦٣ (عمم) .
- (٢٨) لحن العامة والتطور اللغوي: ٧٠ .
- (٢٩) العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب: يوهان فك: ٢٢٠ .
- (٣٠) اللغة: فندريس: ٣١٤ .
- (٣١) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية: ٤٨ .
- (٣٢) ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية: ٤٨ .
- (٣٣) ينظر: المدخل: ١٠٣ .
- (٣٤) ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية: ٤٨ .
- (٣٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤٨ .

العامة والخاصة في المدونة اللغوية العربية وجهود ابن هشام اللخمي في عرضيهما وتأصيلهما

- (^{٣٦}) ينظر: تقويم اللسان (مقدمة الكتاب) ابن الجوزي .
- (^{٣٧}) ينظر: مقدمة (أدب الكاتب) : ٥- ٦ , وثقيف اللسان : ٤١ - ٤٧ , ودرة الغواص : ٢ , وتقويم اللسان : ٧٤ , وذيل الفصيح : ١٠٠ , والتنبيه على غلط الجاهل والنبه : ابن كمال باشا : ٦-٧ , ولحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية : ٤٨ , ومصنفات اللحن والتثقيف : ٥٨ .
- (^{٣٨}) تهذيب اللغة : ١ / ١٢١ (عمم) .
- (^{٣٩}) الصحاح : ٨١٣ (عمم) .
- (^{٤٠}) لسان العرب : ١٢ / ٤٢٦ (عمم) .
- (^{٤١}) المصباح المنير: ١٦٣ (عمم) .
- (^{٤٢}) المعجم الوسيط : ٢ / ٦٢٩ (عمم) .
- (^{٤٣}) ينظر : معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية (المقدمة) : أحمد تيمور : تحقيق : حسين نصار : ١ / ٥ .
- (^{٤٤}) ينظر : نحو وعي لغوي : مازن مبارك : ٤٠ - ٤١ .
- (^{٤٥}) فقه اللغة العربية وخصائصها : إميل بديع يعقوب : ١٤٤ - ١٤٥ .
- (^{٤٦}) معجم ألفاظ الحياة العامة في الأردن في ضوء اللسانيات الاجتماعية : بلال أحمد بطمان : ٢٦ .
- (^{٤٧}) معجم تيمور : ١ / ٥ .
- (^{٤٨}) معجم ألفاظ الحياة العامة : ٢٥ .
- (^{٤٩}) في اللهجات العربية : ١٥ .
- (^{٥٠}) التطور الدلالي من لهجة منطقة سوف : أحمد زغب : ١٧ .
- (^{٥١}) معجم ألفاظ الحياة العامة : ٢٦ .
- (^{٥٢}) البيان والتبيين : ١ / ١٤٦ .
- (^{٥٣}) مصنفات اللحن والتثقيف : ٤٦ .
- (^{٥٤}) ينظر : مصنفات اللحن والتثقيف : ٤٦ .
- (^{٥٥}) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ٣٥ .
- (^{٥٦}) المصدر نفسه : ٣٩ .
- (^{٥٧}) المصدر نفسه : ٤٥ .
- (^{٥٨}) كتاب الخصائص : أبو الفتح بن جني : ٢ / ١٢ .
- (^{٥٩}) ينظر : المدخل : ٣٢ , ٣٥ .
- (^{٦٠}) ينظر : المصدر نفسه : ١٧ , ٣٧ , ٤٨ - ٤٩ , ٦٣ - ٦٤ , ٦٧ , ٧٥ , ٩٣ , ١٨٥ .
- (^{٦١}) ينظر : نفسه : ٣٣ , ٥٩ .
- (^{٦٢}) نفسه : ٤١ .
- (^{٦٣}) هو عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأخفش الأكبر لغوي (ت ١٧٧ هـ) . تنظر ترجمته في : إنباه الرواة : ٢ / ١٥٧ , وإشارة التعيين : عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني : ١٧٨ . والأعلام : ٣ / ٢٨٨ .
- (^{٦٤}) المدخل : ٢٨ .
- (^{٦٥}) المصدر نفسه : ٢٤ - ٢٥ .
- (^{٦٦}) نفسه : ٤١ .
- (^{٦٧}) نفسه : ٥٩ , ٦٤ .
- (^{٦٨}) نفسه : ٣١ .
- (^{٦٩}) بحر العوام : ابن الحنبلي : ٩٥ .
- (^{٧٠}) ينظر : مصنفات اللحن والتثقيف : ٦٦ .
- (^{٧١}) المصدر نفسه : ٢٩ , وينظر : اللسان والأنسان (مدخل إلى معرفة اللغة) : د. حسن ظاظا : ٩٣ .
- (^{٧٢}) مصنفات اللحن والتثقيف : ٦٥ .
- (^{٧٣}) ينظر : تثقيف اللسان : ١٨٨ .
- (^{٧٤}) ينظر : المصدر نفسه : ١٨٨ , والخصائص : ١٢ / ٢ , ولحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : ١٧٣ .
- (^{٧٥}) كتاب فصيح ثعلب (باب فعلت بفتح العين) : أبو العباس ثعلب : ٢٦٠ , وينظر : التلويح في شرح الفصيح : الهروي : ٤ .
- (^{٧٦}) ديوان ذي الرمة : ٣٧١ . شرح الباهلي , تحقيق : د. عبد القدوس أبو صالح .
- (^{٧٧}) الخصائص : ١١ / ٢ - ١٢ .
- (^{٧٨}) ينظر : اللهجات العربية في القراءات القرآنية : د. عبد الراجحي : ٣٨ - ٣٩ .

العامّة والحاصّة في المدوّنة اللغويّة العربيّة وجهود ابن هشام اللّخميّ في عرضيهما وتأصيلهما

- (٧٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧ .
- (٨٠) ينظر: نفسه: ٣٨ .
- (٨١) اللغة: ٣١٦ - ٣١٧ .
- (٨٢) ينظر: في اللهجات العربيّة: ٢٠ - ٢٥ . واللغة: ٣٤٨ .
- (٨٣) ينظر: اللهجات العربيّة في القراءات القرآنية: ٣٨ .
- (٨٤) ينظر: علم اللغة: علي عبد الواحد وافي: ٢٦٦ - ٢٦٧ .
- (٨٥) ينظر: التطور اللغوي التاريخي: إبراهيم السامرائي: ١٤٧ .
- (٨٦) اللهجات العربيّة الفصحى والعاميّة (العامي والفصيح شذور من هذا العنوان): د. أمين علي السيد: ٥٢١ .
- (٨٧) ينظر: التطور اللغوي التاريخي: ١٤٧ .
- (٨٨) ينظر: قصة العاميّة في العراق تاريخها وواقعها (بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربيّة، القاهرة)، ١٣٩٨ - ١٩٧٨ م: ٤١ / ٣٥ .
- (٨٩) ينظر: البيان والتبين: ١٤٣ / ١ .
- (٩٠) ينظر: الازدواجية اللغوية في اللغة العربيّة (مجلة المجمع)، ١٤٣٦ / ١٤ (٢٠١٤): ٤٥ / ٨ .
- (٩١) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري: ٤٨٥، وينظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي: ١ / ٢٦١، والاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي: ١٦٢ .
- (٩٢) ينظر: مقدمة ابن خلدون (تحقيق: عبد الله محمّد الدرويش): ٢ / ٣٨٣ .
- (٩٣) ينظر: التطور اللغوي التاريخي: ١٤٦ .
- (٩٤) ينظر: المعجم الوسيط: ١ / ٥٤٨ (حَضَرَ) .
- (٩٥) مقدمة ابن خلدون: ٢ / ٣٨٣ .
- (٩٦) ينظر: البيان والتبيين: ١ : ٢٠ .
- (٩٧) ينظر: لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ٥٧ .
- (٩٨) ينظر: المدخل: ٢١، ٣٤ .
- (٩٩) اللهجات العربيّة (الفصحى والعاميّة): شوقي ضيف: ١ / ٢٥١ .
- (١٠٠) هذا البحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربيّة، القاهرة، ١٣٩٨ - ١٩٧٨ م: ٤١ / ٣٥ .
- (١٠١) المصدر نفسه: ٤١ / ٣٩ .
- (١٠٢) اللهجات العربيّة (الفصحى والعاميّة): ١ / ٢٩٥ .
- (١٠٣) التطور اللغوي التاريخي: ١٢٣ .
- (١٠٤) معجم الألفاظ العاميّة: د. عبد المنعم عبد الله حسن إبراهيم: ٦ .
- (١٠٥) المدخل (المقدمة) .
- (١٠٦) ينظر: التطور اللغوي التاريخي: ٦٣ .
- (١٠٧) ينظر: تحريفات العاميّة للفصحى: ٣٠، ١٢٣ .
- (١٠٨) ينظر: المدخل: ١١١، وتحريفات العاميّة للفصحى: ١٥٤ .
- (١٠٩) معجم الألفاظ العاميّة: ١٠، ١١ .
- (١١٠) المصدر نفسه: ٥ .
- (١١١) ينظر: التطور اللغوي التاريخي: ٦٢ - ٦٣ .
- (١١٢) جواهر الأدب: أحمد الهاشمي: ١ / ١٥٨ .